دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	متطلبات التخطيط الحضري المستدام لتنمية المناطق الحضرية المتخلفة : دراسة مطبقة على العاملين بادارة التخطيط العمراني بمدينة الفيوم
المصدر:	مجلة الخدمة الإجتماعية
الناشر:	الجمعية المصرية للأخصائيين الإجتماعيين
المؤلف الرئيسي:	عبدالغني، أحمد عبدالحميد سليم
المجلد/العدد:	ع51
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2014
الشهر:	يناير
الصفحات:	1 - 71
رقم MD:	617098
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	التنمية الحضرية ، التخطيط العمراني ، المناطق الحضرية ، الموارد البشرية ، الفيوم ، مصر ، النمو الحضري ، الكثافة السكانية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/617098

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

متطلبات التخطيط الحضري المستدام
لتنمية المناطق الحضرية المتخلفة
دراسة مطبقة على العاملين
بإدارة التخطيط العمراني بمدينة الفيوم

دكتور
أحمد عبد الحميد سليم عبد الغني
مدرس بقسم التنمية والتخطيط
كلية الخدمة الاجتماعية
جامعة الفيوم

مدخل لمشكلة الدراسة:

تشهد معظم دول العالم في السنوات الأخيرة تطويراً غير مسبوق في النمو الحضري، فاليوم ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة فإن نحو 3 مليارات نسمة يعيشون في المدن والمناطق الحضرية أي ما يقرب من 50% من سكان العالم، ومن المتوقع أن يصل العدد إلى 5 مليارات نسمة في عام 2030م، وإلى 7 مليارات نسمة بحلول 2050م ومن المتوقع أيضاً أن تستوعب المدن والمناطق الحضرية في الدول النامية والدول الفقيرة ما يقرب من 93% من هذا التحضر السريع[1]، إلا أن هذا النمو الحضري سوف يكون له تأثيرات سلبية متزايدة نظراً لتزايد عدم المساواة الاجتماعية والضغوط المتزايدة على الخدمات الاجتماعية، وعلى ذلك أصبحت التنمية الحضرية المستدامة واحدة من أهم التحديات الرئيسية في الفترة القادمة والتي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة وتحسين الظروف المعيشية والسكنية في الدول النامية[2].

ومع النمو الحضري المتزايد للمدن المصرية، كمثيلاتها من مدن الدول النامية فقد شهدت طفرة حضرية كبيرة أدت إلي تحول مصر من دولة زراعية يمثل سكان الريف فيها أكثر من 90% من إجمالي السكان في بداية القرن العشرين، إلى دولة وصل فيها سكان الحضر إلى حوالي 43% من إجمالي السكان في نهاية القرن العشرين، ومن المتوقع أن يتزايد هذا العدد ليصل سكان الحضر في مصر إلى حوالي 55% من إجمالي السكان بحلول عام 2020م[3].

وقد صاحب الزيادة في عدد سكان المناطق الحضرية في مصر ارتفاع الكثافة السكانية بتلك المناطق بشكل كبير، وزيادة الضغوط على المرافق والخدمات، مثل، وشبكات المياه، والطرق، والمواصلات، والتوسع العمران على حساب الأراضي الزراعية، وتزايد الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن وانتشار المناطق الحضرية المتخلفة والعشوائية وتزايد حدة المشاكل البينية في المناطق الحضرية وهو الأمر الذي أدى إلى العديد من الآثار السلبية على العمليات التنموية، واختلال التوازن السكاني بين المدن والريف.

ويشير التقرير السنوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان والصادر في عام 2008م إلى أن حوالي 25% من جملة سكان مصر، يعيشون في مناطق متخلفة وعشوائية في ظل ظروف معيشية وسكنية سيئة، كما يبلغ عدد المناطق العشوائية في مصر نحو 1221 منطقة، تنتشر في 24 محافظة[4] تعاني هذه المناطق من زيادة الفقر وعدم العدالة الاجتماعية وهي تحديات تواجه التنمية المستدامة من زيادة الكثافة السكانية كما أنها تفتقر إلى خدمات البنية الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والكهرباء والرعاية الصحية والتعليم فضلا عن الزيادة في عدد المواليد في تلك المناطق والهجرة الداخلية إليها فأصبحت هذه المناطق تشكل اختلالا بيئياً ونفسياً "يشكل خطراً" حقيقياً" على المناطق الحضرية المجاورة لها[5].

وعلى ذلك يعد انتشار المناطق الحضرية المتخلفة واحدة من أهم القضايا التي تواجه المجتمع المصري بما تحمله من مشاكل اجتماعية وبيئية وأمنية تؤثر على المجتمع تأثيرا سلبيا حيث تعانى هذه المناطق من

العديد من المشكلات منها أهمها: انخفاض مستويات الدخل وتدهور الظروف السكنية والمعيشية وارتفاع معدلات البطالة والأمية والتسرب من التعليم وتدهور الأحوال الصحية وشيوع الجريمة والعديد من أشكال الانحراف الأخرى كما تعانى هذه المناطق من تدهور الخدمات وتلوث البيئة الأمر الذي جعل من تلك المناطق معوقا لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للارتقاء بالمجتمع المصري ككل.

ومما سبق يمكن القول أن ظاهرة انتشار المناطق الحضرية المتخلفة والعشوائية في مصر من الظواهر شديدة الخطورة، والتي ترجع خطورتها إلى كبر حجمها حتى أنه لم يعد بالإمكان تجاهلها، فقد أصبحت مشكلة إعادة تخطيط وتطوير وتنمية المناطق من أكبر التحديات التي تواجه الحكومة وعلى ذلك فقد تم تطوير العديد من السياسات والخطط والبرامج لمواجهة هذه المشكلات المتزايدة والمرتبطة بطبيعة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية(6).

وتشكل هذه المشكلات تحديات أمام تحقيق التنمية المستدامة، لأن التحضر المستدام لا يمكن تحقيقه من دون الحد من الفقر في المناطق الحضرية وتفعيل الإدارة الحضرية من خلال اللامركزية والتخطيط التشاركي، وفي الآونة الأخيرة ظهرت مفاهيم وأساليب ونماذج معاصرة للتخطيط الحضري، ومن هذه المفاهيم "التخطيط الحضري المستدام" و"العمران الأخضر" و"المدينة المستدامة"، هذه المفاهيم جميعها تعكس الاهتمام المتنامي بقضايا التخطيط الحضري في ظل حماية البيئة، وخفض استهلاك الطاقة، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، والاعتماد بشكل أكبر على مصادر الطاقة المتجددة. وتقوية الروابط الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية الاقتصادية والثقافية، من هنا تظهر أهمية التخطيط الحضري يستهدف تحقيق التوازن بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المناطق الحضرية المتخلفة.

ومما يؤكد ذلك أن العالم خلال العقود الثلاثة الماضية شهد إدراكا متزايدا بأن نماوذج التنمية الحالية لم تعد مستداما، بعد أن ارتبطت بأزمات بيئية خطيرة مثل فقدان التنوع البيئي، وتقلص مساحات الغابات المدارية، وتلوث الماء والهواء، وارتفاع درجة حرارة الأرض (الدفء الكوني)، والفيضانات الناتجة عن ارتفاع منسوب مياه البحار والأنهار، واستنفاد الموارد غير المتجددة، الأمر الذي دفع بعدد من منتقدي ذلك النماذج التنموية إلى الدعوة إلى نموذج تنموي بديل مستدام يعمل على تحقيق الانسجام بين تحقيق الأهداف التنموية من جهة وحماية البينة واستدامتها من جهة أخرى(7).

في ضوء ما تسبق يمكن القول أن مصر في إطار سعيها لتحقيق التنمية المستدامة، قد قامت ببذل الكثير من الجهود لمواجهة التحديات التي تتعرض لها الموارد البيئية والبشرية، إلا أن النمو السكاني، وتزايد الهجرة من الريف للمدن، وتزايد عدد المناطق المتخلفة والعشوائية وتدهور الظروف المعيشية والصحية فيها، أدي إلى إهدار جزء كبير من جهود التنمية التي بذلتها الدولة، الأمر الذي يعني أنه على الدولة إتباع

إستراتيجيات تنموية بديلة وإتباع أساليب تخطيطية معاصرة والتي منها التخطيط الحضري المستدام تعمل على استيعاب الزيادة السكانية، وتحقيق التوازن بين التنمية الريفية والحضرية، وتحسين الظروف المعيشية والصحية والمحافظة علي الموارد الطبيعية، وحماية البيئة من التلوث خاصة في المناطق الحضرية المتخلفة والعشوائية وهذا ما أظهرته نتائج العديد من الدراسات السابقة والتي يمكن عرضها كما يلي:

دراسة (اليونسكو UNESCO 1996)[8] والتي أكدت على أن الضغط السكاني يؤدى إلى الأفراط في استخدام الموارد الطبيعية مما يسبب العديد من القضايا والمشكلات البيئية الخطيرة مثل التلوث المائي والهوائي وتأكل التربة وتدهور النظم البيئية وفقدان الأراضي الزراعية، وعلى ذلك فقد أكدت الدراسة على أهمية وجود علاقة متناغمة ومتوازنة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البينة وهو ما يعرف بالتنمية المستدامة التي يجب أن تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها.

دراسة (جونغ جين كيم، وبريندا Jong Jin and Brenda 1998)[9] والتي أكدت على أن النجاح الاقتصادي كان يمثل مقياس تقليدياً للناتج القومي الإجمالي بغض النظر عن فوائد النمو الاقتصادي الحقيقي وتأثيره على المجتمع في المدى الطويل إلا أن النجاح الاقتصادي الحقيقي اليوم أصبح يتمثل في إنشاء الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأكثر كفاءة في استخدام الموارد وجعلها أقل عرضة للنقص وبالتالي جعل هذه الموارد أكثر استدامة في المستقبل.

دراسة (عصام الدين محمد علي، 2002)[10] والتي استهدفت الوصول إلى مؤشرات أساسية يمكن أن تساهم في رسم سياسات وخطط التنمية في المدن وكيفية الاستفادة من الإمكانات والموارد المتاحة في محاولة لتوفير رؤية تخطيطية سليمة للتعامل مع الوضع الراهن للمدن العمرانية، وتوصلت الدراسة إلى أن المدن القائمة تعاني من العديد من المشكلات نتيجة إغفال التخطيط العمراني وتتمثل في انتشار المناطق المتخلفة ووجود المناطق المتدهورة عمرانياً ونقص الخدمات العامة وعدم كفاءة شبكة خدمات البنية الأساسية بالإضافة إلى ارتفاع الكثافة السكانية، وأوصت الدراسة بضرورة طرح رؤية تخطيطية للتعامل مع مشاكل المدن القائمة في إطار إعداد خطط وبرامج التنمية الشاملة في مصر، كما أكدت الدراسة على أن وضع رؤية تخطيطية مستقبلية لأي مدينة يتطلب توفر قاعدة من البيانات الأساسية والمعلومات ودراسة الوضع الراهن من حيث حصر جميع المشكلات القائمة والمتوافقة ومعرفة أهم الإمكانات المتاحة ووضع الحلول والمقترحات التخطيطية الملائمة.

دراسة (يونا Una Mc Geoagh 2004م)[11] والتي استهدفت تحديد أهم التحديات الرئيسية للتخطيط الحضري وتوفير الحلول لها حيث أكدت الدراسة ما يقرب من 80% من سكان

الولايات المتحدة الأمريكية يعيشون اليوم في المناطق الحضرية ما يتطلب أهمية وجود نموذج للتنمية الحضرية يقلل إلى حد كبير من الاستهلاك في الطاقة في المناطق الحضرية ويساهم في تحول المدن إلى مجتمعات أكثر استدامة كما أكدت على أهمية توفير نموذج تخطيطي للمخططين والمهندسين المعماريين لجعل المناطق الحضرية أكثر ملاءمة للعيش المستدام كما أكدت الدراسة على أن النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية والحفاظ على البيئة ليست أهداف متباعدة بل هي أهداف متبادلة وداعمة ومترابطة بصورة جوهرية حيث أن النمو الاقتصادي يجب أن يحافظ على الموارد ويحقق العدالة الاجتماعية لجميع فئات المجتمع.

دراسة (نادية راضي عبد الحليم، 2005م)[12] والتي حاولت تحديد أهم المؤشرات البيئية لتفعيل دور منظمات الأعمال في التنمية المستدامة، وحاولت الدراسة تقييم الأداء البيئي لمنظمات الأعمال وكما حاولت تحديد المؤشرات البيئية وكيفية إعدادها وربطها بمؤشرات الأداء المتوازن. وأكدت على ضرورة دعم منظمات الأعمال للحكومة في مجال التنمية المستدامة من خلال تطوير مفاهيم مرتبطة بالاستدامة مثل استدامة الشركات والبيئة الصناعية، الإنتاج النظيف، وهندسة دورة الحياة. كما أكدت الدراسة على ضرورة إدخال أبعاد التنمية المستدامة في التعامل أو تقييم شركات الأعمال. وأكدت الدراسة على ضرورة وضع أهداف إستراتيجية للشركات لقياس معدلات الأداء البيئي والعمل بالإضافة إلى المؤشرات التي تعالج الماضي والحاضر.

دراسة (عبد الرؤوف علي حسن، 2005م)[13] والتي استهدفت دراسة وتحليل ملامح وأنماط التنمية المستدامة بمدينة قنا بالإضافة إلى التعرف على المشكلات التي ظهرت بالمدينة وتحاول الدراسة تقييم عملية التطوير واستخلاص إيجابيتها وتداعياتها وأوصت الدراسة بضرورة تنمية الوعي بأهداف وفوائد مشروعات الارتقاء والتنمية والاستفادة منها وأهمية المحافظة على استدامة الصورة الحضرية للمدينة، وأكدت الدراسة على أهمية دور المشاركة الشعبية في عمليات الارتقاء والتنمية المستدامة، وأوصت الدراسة بضرورة تذليل المعوقات التي تظهر قبل وأثناء عمليات التطوير والاستفادة من الأساليب الإدارية المتميزة للقيادات المحلية وبناء قاعدة بيانات باعتبارها من أهم المؤشرات الأساسية في نجاح عملية التنمية المستدامة، وأوصت الدراسة بضرورة تشكيل فريق عمل من كافة التخصصات للإشراف على التنفيذ والمتابعة لعمليات التنمية المستدامة.

دراسة (يونج ين Yong Un 2006)[14] والتي استهدفت توفير إستراتيجيات تحقق الترابط والتكامل بين التخطيط العمراني والتخطيط البيئي مما يحقق التنمية الحضرية المستدامة، وأكدت الدراسة على ضرورة العمل على تحقيق التنمية المستدامة لمواجهة المشكلات الحالية والتي يمكن أن تواجهها في المستقبل في مجالات الاقتصاد والمجتمع والبيئة والمؤسسات الحكومية في المدن الكورية. وأوصت بضرورة قيام لجنة محلية

للتنمية المستدامة والتي تحقق سلامة الاقتصاد والعدالة الاجتماعية والسلامة البيئية عن طريق التكامل بين التخطيط الجغرافي والتخطيط العمراني على المستويين المحلى والمركزي، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك العديد من المعوقات التي تحقق هذا التكامل والتي منها ازدواجية الخطط على مستوى المدن بالإضافة إلى المعوقات المالية والمشكلات المؤسسية وتضارب الخطط والبرامج وأوصت الدراسة بضرورة توفير مجموعة من السياسات تستهدف دمج التخطيط العمراني والتخطيط البيئي في إطار التنمية المستدامة من أجل حل مشاكل الازدواجية وعدم الكفاءة عند تنفيذ ممارسة التخطيط الحضري والبيئي، والعمل على توفير خطط ونظام يهدف إلى احتواء الاقتصاد والمجتمع والبيئة والمؤسسات وإنشاء قانون التنمية الحضرية المستدامة.

أكدت دراسة (فريد صبح، 2006م)[15] والتي استهدفت استخدام منهجية في التخطيط تأخذ بعين الاعتبار النواحي البيئية والاجتماعية والاقتصادية بهدف تحقيق الاستدامة. وأكدت الدراسة على أهمية استخدام مفهوم الاستدامة في التخطيط العمراني باعتبارها أسلوب علمي جديد يؤثر على كل مستويات التخطيط في ظل الخطر المتزايد للتأثيرات السلبية للامتداد العمراني على جوانب البيئة. وأكدت الدراسة على أن الاستدامة تجعل المخطط يتعامل مع الامتداد العمراني في إطار عام وشامل ومتكامل. لأن الاستدامة تنشأ من خلال التفاعل المتوازن بين المكونات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للعمران. وأوصت الدراسة أنه من أجل توفير الحلول للمشاكل التي تعاني منها المناطق الحضرية ومن ضمان استمرارية المشروعات المستقبلية فنحن في حاجة ماسة إلى تغيير الأنماط التقليدية في التخطيط حيث أن اعتماد الاستدامة كمنهجية شاملة يحمل الكثير من المشكلات في المناطق الحضرية.

دراسة (سعود بن عيسى أبو شاتيه، 2006)[16] والتي هدفت إلى التعرف على أسباب تدهور حالة الأحياء السكنية للوصول إلى تخطيط هذه الأحياء، وتوصلت الدراسة إلى أن أسباب تدهور الأحياء السكنية يرجع إلى غياب التخطيط المتوازن المتكامل الذي بين الجوانب البيئية والاجتماعية، وعدم وجود تشريعات وضوابط تحكم عملية تطوير الأحياء بما أدى إلى تأثيرات اقتصادية سلبية، بالإضافة إلى هيمنة النشاط التجاري بمختلف أنواعه من محلات تجارية وورش ومستودعات تخزين بشكل عشوائي على حساب الاستخدام السكني، وعدم وجود مجلس للحي أدى إلى ضعف الرقابة الذاتية في الحي في مختلف النواحي التنظيمية والإدارية والاجتماعية وعدم السيطرة على النواحي الأفقية وضعف الترابط الاجتماعي بين السكان، وأوصت الدراسة بضرورة إعداد خطط تطويرية شاملة للأحياء الفقيرة وتفعيل دور المخططين للأحياء السكنية القائمة والجديدة وذلك بالتأكيد على ضرورة المحافظة على الأحياء بواسطة أساليب تخطيطية تضمن استمرار دور الأحياء السكنية وفق المعايير البيئية والإنسانية الصحيحة وتحقيق التوازن

المستمر بين عمليات التغيير والتطوير والتأهيل وبين المحافظة على المكتسبات العمرانية والاقتصادية في الأحياء المتدهورة.

دراسة (أحمد عبد الفتاح، 2007)[17] والتي أكدت أن أهم المتطلبات البيئية التي يجب مراعاتها للتنمية المستدامة تتضمن الحفاظ على بيئة تحتية قابلة للاستدامة والحفاظ على المشهد الحضاري للمدينة، والحفاظ على بيئة المدينة وحمايتها من التلوث، أما أهم المتطلبات الاقتصادية فهي تتضمن تشجيع الكيانات الاقتصادية لمجتمع المدينة وربط الأنشطة الاقتصادية بالبيئة المحلية والاجتماعية للمدينة، أما المتطلبات الاجتماعية فإنها تتضمن تحقيق الشراكة بين المنظمات المحلية وتوفير الخدمات الأساسية (الصحة والتعليم والإسكان والتوظيف والثقافة والترفية) بالإضافة إلى تحقيق العدالة والمساواة في توزيع عوائد التنمية على أحياء مدينة الفيوم.

دراسة (نعمات محمد نظمي وآخرون، 2007م)[18] والتي استهدفت وضع إستراتيجية للتنمية تتضمن آليات وتوزيع الأدوار بين الجهات المشتركة في التطوير والتعرف على مدى ملائمة النماذج والخدمات المتوفرة بالمناطق العشوائية لاحتياجات السكان والتعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف بهذه المناطق، وأكدت الدراسة على أن المناطق العشوائية تعاني من تدني مستوى المرافق والخدمات وتعاني من التلوث حيث تضم أنشطة وصناعات ملوثة للبيئة. وأوصت الدراسة بضرورة تبني سياسة تطوير للمناطق العشوائية لتحسين البيئة المعيشية للسكان والارتقاء العمراني والتنمية الاجتماعية.

دراسة (نجيل كمال، شمائل محمد، 2008)[19] والتي استهدفت التعرف علي مستويات الاستدامة في المدن وربط الاستدامة مع مفهوم التخطيط الحضري وصولاً إلى عرض مجموعة من الأطروحات المعاصرة المتعلقة بالاستدامة الحضرية وتحديد الاتجاهات النظرية لتصميم المدن وفق قواعد الاستدامة، ومحاولة الوصول إلى ما يؤيد اعتماد تخطيط المدن التقليدية من خلال منظور شمولي إيكولوجي وأكدت الدراسة على أن المدن الإسلامية التقليدية القديمة باستدامتها قد سبقت النظريات الحديثة في تحقيق التكامل البيئي والنفسي وتلبية المتطلبات العامة للإنسان آخذة بعين الاعتبار التكامل بين الجانبين المادي والروحي في الوقت الذي تعانى فيه أغلب المدن المعاصرة من قصور في تحقيق الاستدامة. وأوصت الدراسة بأهمية استخدام الموارد الطبيعية المحلية وتجنب الموارد المضرة بالبيئة بفرض استمرارية التفاعل بين المجتمع والنظام البيئي كما أوصت الدراسة بأهمية تحقيق الاستدامة على المستوى الحضري من خلال وجود منظومة متكاملة تعمل على ربط المدينة بما يحيط بها من مدن أخرى والعمل على رفع كفاءة المؤسسات الحكومية والأهلية لتحسين مستوى الخدمات وزيادة الدعم المادي والمعنوي لتفعيل دورها في مجال المحافظة على البيئة وخاصة في الدول النامية.

دراسة (محمد مصطفي الهمشري، 2008م)[20] والتي استهدفت التعرف على مفاهيم بناء القدرات في عملية الارتقاء بالبيئة العمرانية والتعرف على متطلبات عملية بناء القدرات من أجل إحداث التنمية المستدامة والتي أكدت على أن فكر التنمية المستدامة يفتح آفاق جديدة تتعدى المداخل التقليدية إلى طرق وآفاق تسعى للوصول إلى علاقة ناجحة بين الإنسان والبيئة والتكنولوجيا. وأكدت الدراسة على أن الفجوة لا تزال قائمة بين أجهزة التخطيط الاجتماعي والاقتصادي والعمراني إلى توفر هذا الرابط والتعامل مع الجوانب المختلفة للتخطيط لتطوير فكر التنمية نحو الاستدامة والتواصل والاهتمام بمواجهة التدهور العمران.

دراسة (مها سامي كامل، 2008)[21] والتي أكدت على أن ظاهرة النمو العشوائي مشكلة عمرانية لا يمكن فصلها عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصري. وأكدت الدراسة على أن ظاهرة النمو العشوائي يرجع إلى الزيادة السكانية السريعة مع عدم توفر المساكن لذوي الدخل المنخفض بالأسعار المناسبة بالإضافة إلى التكدس السكاني الشديد في الأحياء الشعبية، وأن هذه العشوائيات تفتقد إلى التنظيم ولا تعطي اهتماماً بالمعدلات التخطيطية مثل وجود الحدائق. وأكدت الدراسة على أن تطوير العشوائيات يجب أن يبدأ بالاهتمام بسكانها من النواحي الاجتماعية والبيئية حتى يشعر الأهالي بالانتماء ومن ثم المحافظة على التنمية في هذه المناطق، كما أكدت الدراسة إلى أهمية تطوير الأحياء العشوائية على أساس منهجي علمي يراعي أهمية المشاركة المجتمعية وصولاً لتحقيق مخططات إنمائية مستدامة تسمح بقابلية ومرونة وتوفيق آليتها مع رغبات واحتياجات السكان، والعمل على الاستفادة من الموارد البشرية وإدراجها ضمن آليات التخطيط ودعم أسلوب العمل الأهلي التنموي كأحد أساليب الارتقاء الحضري الشامل والمستدام.

دراسة (دعاء وفيق عمر الدليل، 2008م)[22] والتي استهدفت إلى الوصول إلى مجموعة من المحددات والأسس التي تؤدي استدامة التنمية بالمناطق التاريخية بمدينة القاهرة، باعتبار أن تنمية هذه المناطق ويمثل أحد أهم وسائل الحفاظ على التراث والهوية القومية بالإضافة إلى ما تمثله من أهمية بالنسبة إلى الاقتصاد القومي، وأكدت الدراسة على أن المناطق التاريخية قد تعرضت إلى العديد من الظروف الاجتماعية والاقتصادية وقد أدى إلى عدم قدره هذه المناطق على احتواء الاحتياجات التي فرضتها طبيعة التطور بالإضافة إلى تفاقم حجم المشاكل التي أصبحت تعانى منها هذه المناطق وهو ما ساعد على تدهورها ومن هنا تظهر أهمية تنميه هذه المناطق لإيقاف عمليه التدهور السريع والمستمر الذي تتعرض له والذي يهدد إمكانية المحافظة عليها وعلى الموروث الحضاري لها. وأكدت الدراسة على ضرورة شموليه الارتقاء لهذه المناطق بحيث يشمل الارتقاء بالبنية الأساسية والنواحي الاجتماعية والاقتصادية.

دراسة (ريدة ديب، 2009م)[23] والتي استهدفت التعرف على كيفية وضع تخطيط وتصميم عمراني بشكل مستدام ووضع معايير ومؤشرات لأسس تنمية حضرية مستقبلية مستدامة تضمن السكن الملائم والخدمات الحضرية المستديمة من خلال بيئة عمرانية سليمة ومن ثم وضع إستراتيجية للتنمية العمرانية تحت مظلة استراتيجيات التخطيط الشامل وأكدت الدراسة على أن نجاح إستراتيجية التخطيط واستمراريتها يعتمد على شمولها أبعاد التنمية المستدامة (البعد البيئي والاجتماعي والاقتصادي)، كما أكدت الدراسة على أنه للوصول إلى التخطيط الحضري المستدام لابد من وجود رؤية مستقبلية طويلة المدى لإستراتيجية التنمية العمرانية وضرورة دراسة الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية وضرورة وجود إطار فكري عام لسياسة عمرانية شاملة. وواصلت الدراسة على أن اعتبار البيئة كعنصر أساسي في أثناء وضع السياسات التخطيطية وتكاملها مع الدراسة الاجتماعية والاقتصادية بعد الدعامة الأساسية في سهولة الوصول إلى التخطيط المستدام ووجود إستراتيجية تنموية عمرانية مستدامة.

دراسة (أحمد على سليم البهنساوى، 2009م)[24] والتي أكدت على أهمية استغلال الإمكانيات والموارد الطبيعية والبينية في إطار التنمية المستدامة التي تلبى ضروريات التنمية بالوقت الحاضر والمستقبل وأكدت على أهمية إعادة تأهيل المباني التاريخية ضمن المنظومة العمرانية الحضرية التي تقع بها في إطار منهج تكاملي في التخطيط يكفل إعادة توظيف الموارد وأكدت على ضرورة وضع السياسات التي تساهم في المحافظة على الموارد وأهمية مراعاة المحددات الطبيعية والبيئية عند تحديد اتجاهات النمو العمراني للمدن والتجمعات العمرانية الريفية للحد من تأثيرها السلبي على البيئة الطبيعية.

دراسة (كارلين Carina Weingaertner، 2010م)[25] والتي استهدفت تحديد رؤية لمستقبل النمو الحضري بهدف توفير فرص مناسبة لتعزيز الاستدامة، بالإضافة إلى فهم كيفية تحول المدن إلى مدن مستدامة من خلال الكشف عن نظرية جديدة أو إستراتيجية لتعزيز الاستدامة في المدن وأوصت الدراسة على أهمية وتوفر فرص مفيدة لدراسة المبادرات الإستراتيجية التي تعزز الاستدامة في المدن بهدف تحسين جودة نوعية الحياة للسكان دون استنفاذ الموارد الطبيعية.

دراسة (محمد أحمد سلام، 2010م)[26] وتهدف الدراسة تحديد المعايير التخطيطية للحفاظ على البيئة الحضرية وأثر ذلك على الإنسان، من خلال دراسة المعايير التخطيطية المتعلقة بالبيئة الحضرية ودراسة أهم التشريعات والمعايير الفردية للمحافظة على البيئة. وأكدت الدراسة على ضرورة تهيئة البيئة الحضرية حتى تتلاءم مع احتياجات ومتطلبات أفراد المجتمع، وأكدت الدراسة أن التدهور البيني الذي يعيشه أفراد المجتمع نتيجة عدم تطبيق المعايير التخطيطية بشكل علمي مما يؤكد على ضرورة إتباع المعايير التخطيطية في البيئة الحضرية.

دراسة (محمد عبد السلام، 2010)[27] والتي حاولت التعرف علي أهم المعايير والأسس اللازمة لتحقيق تخطيط عمراني مستدام في البيئة الحضرية، كما حاولت الدراسة الوصول إلى مجموعة من المؤشرات لقياس الاستدامة تكون بمثابة مرجع عام يقاس عليه عند إنشاء البرامج والخطط المستقبلية، وأكدت الدراسة على ضرورة تبنى مبادئ التخطيط العمراني المستدام كمخرج لحل المشكلات القائمة ومحاولة توفير حلول تحفظ حقوق الأجيال القادمة، وأكدت الدراسة على أهمية التنسيق بين مختلف الهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية المعنية بالتخطيط والتطوير وذلك للعمل على إعادة التوازن بين متطلبات الحياة والتطور وقدرة البيئة على التجدد والعطاء. وتوحيد الجهود الساعية للتطوير وإجماعها حول نهج معين يعتمد إستراتيجيات الاستدامة كسبيل للتطوير والتنمية المستدامة.

دراسة (رولا أحمد، 2010م)[28] والتي حاولت تحديد الأسباب التي أدت إلى تدنى المستوى المعيشي في المناطق الحضرية وكيفية توزيع الأدوار ما بين السلطات المركزية والإدارة المحلية والقطاع الخاص لإحداث التنمية، كما حاولت الدراسة البحث عن أدوات تخطيطية معاصرة وأساليب للارتقاء بالتخطيط الحضري من أجل تحقيق التنمية الحضرية المستدامة. وأكدت الدراسة على أهمية تفعيل العمل بأسلوب التخطيط الحضري المعاصر كأداة لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة الذي تتكامل فيه الأبعاد العمرانية مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإدارية، وأوصت الدراسة بضرورة تأهيل الأطر الفنية والعلمية في مجال التخطيط الحضري المستدام، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير إستراتيجيات وخطط تنفيذية لتنمية المناطق الحضرية وفق مبادئ التنمية المستدامة تقوم على المشاركة المجتمعية وبرؤية معاصرة للتنمية الحضرية، كما أوصت الدراسة بأهمية وضع مجموعة من المؤشرات من أجل التخطيط الحضري المستدام لقياس مدى تلبية السياسات وخطط التنمية لحاجات المجتمعات المحلية ومتطلبات التنمية.

دراسة (بايول Abhijit Paul 2011)[29] والتي أكدت أن التنمية الحضرية المستدامة تقدم حلول لمواجهة الضغط المتزايد على خدمات البنية الأساسية من خلال إقامة العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي ومراعاة الظروف البيئية من خلال تطوير عمليات التخطيط الشامل، كما تحقق الاستخدام الأمثل للأراضي والسكن الصحي وتقليل الآثار السلبية أو المخاطر البيئية، والاحتياجات المتزايدة للسكان، ومشاكل التدهور البيئي والخدمات الاقتصادية.

دراسة (طالبي رياض، 2011م)[30] والتي أوصت بأهمية إتباع طرق ترشيد استخدامات الموارد الطبيعية بكافة الأساليب وإعداد التشريعات وتعميق الوعي من خلال التعليم والإعلام بإبراز أهمية الموارد الطبيعية كثروة وطنية يجب المحافظة عليها، كما أوصت بتصور آليات اقتصادية جديدة من شأنها أن تغير النمو المتزايد في الطلب على الموارد الطبيعية وأن تحث سكان المناطق الريفية على المحافظة على الموارد

الطبيعية، كما أكدت الدراسة على أهمية تبنى مشاريع تنموية ريفية مستدامة تعاقب كل من يستغل الموارد الطبيعية المتجددة فوق احتياجاته.

دراسة (هيثم صادق سليم، 2011م)[31] التي توصى بضرورة تبنى الدولة فكرة الاستدامة في تصميم وتخطيط المشروعات والبرامج التنموية والعمل على نشر ثقافة المباني المتوافقة مع البيئة وإدارة الموارد الطبيعية بشكل يحقق الاستدامة، وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء مجلس أعلى للتقييم المستدام يكون مهامه مراجعة المشروعات من الناحية الفنية والتصميمية من حيث تطبيق اشتراطات الاستدامة وتكون مهامه إتباع أسلوب يستند على أنظمة تتعامل مع المجتمعات وعمليات التطوير والبناء بصورة متكاملة، واستخدام أسلوب التصميم المتكامل الذي يقوم على التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بالتخطيط والإنشاء، كما أوصت الدراسة على ضرورة ترسيخ المبادئ الأساسية للاستدامة في قوانين وأنظمة البناء. وأكدت الدراسة على أن المدن في الوقت الحاضر تعانى من مشكلات التلوث والمشكلات الأخرى مما أصبح معه مدخل التصميم المستدامة والعمارة الخضراء ضرورة ملحة وحتمية بشكل يوازن ما بين الإبداع في التصميم وما بين تحقيق المبنى لشروط الاستدامة.

دراسة (Chetan Vaidya and Satmohini Ray 2011م)[32] والتي تحاول دراسة العلاقة بين النمو الحضري ونمو المدن المستدامة، وتحاول التعرف على السياسات والخطط المرتبطة بالتنمية الحضرية المستدامة بالإضافة إلى التعرف على المعوقات المرتبطة بالتنمية الحضرية المستدامة في الهند، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من المؤشرات التي تحقق التنمية الحضرية المستدامة والتي منها مدى توفر خدمات البنية الأساسية واستخدامات الأراضي والحصول على الخدمات الاجتماعية ويوفر المساحات الخضراء ومرافق النقل والاتصال والخدمات الاقتصادية، وأوصت الدراسة بأهمية تخطيط المدن على المستوى المحلى والإقليمي بصورة تضمن توفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

دراسة (لي بين شين Li- Yen- Shen 2011م)[33] وتهدف الدراسة إلى دراسة نقدية مقارنة بين برامج وممارسات التحضر المستدام بهدف تطوير قائمة مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة واعتمادها في خطط التوسع الحضري المستدام وأكدت الدراسة أن التحضر السريع كثيراً ما يأتي على حساب خسارة النظام البيئي وإذا ما استمرت المناطق الحضرية في النمو مع استهلاك الموارد بنفس الطريقة فإننا سوف نعرض هذه المناطق إلى مشاكل خطيرة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والحل يكمن في ممارسة التخطيط المستدام على نطاق واسع. والتحضر المستدام عملية ديناميكية تتطلب (تجمع) بين الجوانب البينية والاجتماعية والاقتصادية والاستخدام السليم للموارد لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأجيال وحماية البيئة الطبيعية واستخدام الحد من الموارد غير المتجددة وتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية.

وبالتالي توصي الدراسة بأهمية وجود مجموعة من المؤشرات التي تستهدف قياس الأداء في عملية تقييم التنمية الحضرية المستدامة.

وبتحليل الدراسات السابقة يتضح ما يلي:

1- أكدت الدراسات على أن التحضر السريع في الدول النامية ومنها مصر قد أدى إلى وجود العديد من الظواهر والمشكلات أهمها: زيادة الضغط على الخدمات وتزايد معدلات الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن مما أدى إلى انتشار المناطق الحضرية المتخلفة. مثل دراسة: (جوشوا، 2004م- كارلين، 2010م).

2- أكدت الدراسات أن المناطق الحضرية المتخلفة والعشوائية تعانى من مشكلات اجتماعية وبيئية أهمها انتشار الفقر وزيادة الكثافة السكانية وارتفاع معدلات البطالة والأمية وتدهور الأحوال الصحية، مثل دراسة: (سعود بن عيسي، 2006م- نعمان نظمي، 2007م- مها سامي كامل، 2008م).

3- أكدت دراسات الحاجة إلى إتباع نماذج وأساليب ومداخل تخطيطية معاصرة مثل التخطيط الحضري المستدام والذي يهدف إلى تحقيق التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئة مما يوفر تنمية حضرية مستدامة تحافظ على الموارد المتاحة واستثمارها بالقدر التي يحافظ عليها للأجيال القادمة، مثل دراسة: (يونج ين، 2009م- فريد صبحي، 2009م - ريدة ديب، 2009م- هيثم صادق، 2011م).

مشكلة الدراسة:

وفي ضوء ما سبق يتضح أن العالم في الوقت الحالي يشهد طفرة حضرية مضطردة مما أدى إلى التوسع في المدن والمناطق الحضرية، وقد صاحب هذا التطور والتوسع زيادة استنزاف الموارد الطبيعية المتاحة، هذا بالإضافة إلى الضغط المتزايد على المنظومة الإيكولوجية والبيئية والخدمات الاجتماعية، مما استدعى إعادة النظر في الطرق التي يتم بها تخطيط المناطق الحضرية بحيث يتم التفكير في البُعد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي وفق مفاهيم التخطيط والتنمية المستدامة، وقد شرعت العديد من الدول في انتهاج وتطبيق مفاهيم التخطيط الحضري المستدام بهدف العيش في حدود ما تقدر البيئة على إتاحته واستيعابه وذلك للحفاظ على استمرارية الحياة وجودتها[34].

وتعد المناطق الحضرية المتخلفة من أشد المناطق حاجة إلى تطبيق مفاهيم الاستدامة والتخطيط الحضري المستدام، وذلك لما تعانيه من التكدس السكاني الهائل والمتزايد في ظل محدودية المساحة وافتقار الموارد والثروات الطبيعية، هذا بالإضافة إلى ما أثبته الواقع من قصور أساليب التخطيط التقليدية في حل

المشكلات البيئية والاقتصادية والاجتماعية الحالية. ولذلك تحاول هذه الدراسة تحديد متطلبات التخطيط المستدام لتنمية المناطق الحضرية المتخلفة بهدف الارتقاء بها وتوفير بيئة عمرانية مستدامة تلبي احتياجات سكانها وتحافظ على جودة الحياة لأفراد المجتمع.

أهداف الدراسة:

تحاول الدراسة الراهنة تحقيق الأهداف التالية:

1- تحديد أهمية التخطيط الحضري المستدام لتنمية المناطق الحضرية المتخلفة.

2- تحديد المتطلبات الاقتصادية للتخطيط الحضري المستدام لتنمية المناطق الحضرية المتخلفة.

3- تحديد المتطلبات الاجتماعية للتخطيط الحضري المستدام لتنمية المناطق الحضرية المتخلفة.

4- تحديد المتطلبات البيئية للتخطيط الحضري المستدام لتنمية المناطق الحضرية المتخلفة.

5- تحديد أهم المعوقات التي تؤثر على التخطيط الحضري المستدام عند لتنمية المناطق الحضرية المتخلفة.

6- تحديد أهم المقترحات التي قد تساهم في تفعيل التخطيط الحضري المستدام بالمناطق الحضرية المتخلفة.

تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة الراهنة الإجابة على التساؤلات التالية:

1- ما أهمية التخطيط الحضري المستدام في تنمية المناطق الحضرية المتخلفة؟

2- ما المتطلبات الاقتصادية التي يجب مراعاتها عند التخطيط الحضري المستدام لتنمية المناطق الحضرية المتخلفة؟

3- ما المتطلبات الاجتماعية التي يجب مراعاتها عند التخطيط الحضري المستدام لتنمية المناطق الحضرية المتخلفة؟

4- ما المتطلبات البينية التي يجب مراعاتها عند التخطيط الحضري المستدام لتنمية المناطق الحضرية المتخلفة؟

5- ما أهم المعوقات المؤثرة على التخطيط الحضري المستدام لتنمية المناطق الحضرية المتخلفة؟

6- ما أهم المقترحات التي يمكن الاستفادة منها في تفعيل التخطيط الحضري المستدام بالمناطق الحضرية المتخلفة؟

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة الراهنة لمجموعة من الأسباب أهمها:

1- أدى نشوء الأحياء والمناطق العشوائية في المدن المصرية إلى العديد من الآثار البيئية السلبية في تلك المناطق، والتي منها ضعف خدمات البنية التحتية نتيجة زيادة الطلب على تلك الخدمات والتي لم تكن مصممة أصلا لخدمة الزيادات والتوسعات العشوائية للأبنية السكنية، وبروز عدداً كبيراً من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأمر الذي يتطلب ضرورة تضافر الجهود من كافة التخصصات والتي منها الخدمة الاجتماعية للتخفيف من حدة هذه المشكلات.

2- يعد التخطيط الحضري المستدام إحدى المناهج والأدوات التي يجب تفعيلها وبأسس علمية حديثة، وللانتقال من خير التخطيط العمراني التقليدي إلى نطاق التخطيط الحضري المستدام بأبعاده المتكاملة والشاملة مكانياً (المدنية- الريف) وقطاعياً (التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والبيئية) وذلك من خلال تطوير أنظمة للإدارة الحضرية والإقليمية[35].

3- أكدت أجندة القرن الحادي العشرين أن الطريق الوحيد لتوفير حياه آمنة، ومستقبل مزدهر، هو التعامل مع قضايا البيئة، والتنمية بطريقة متوازنة، تعمل على إشباع الحاجات الأساسية وتحسين مستويات المعيشة للمجتمع، وفي نفس الوقت حماية وإدارة أفضل، بحكمة وعقلانية للأنظمة البيئية حتى نستطيع تحقيق التنمية المستدامة.

4- تواجه أغلب المدن مصر معدلات متزايدة من النمو العمراني والتحضر نتيجة النمو السكاني وتزايد معدلات الهجرة من المناطق السريعة وتجاوباً مع ذلك لجأت الحكومة إلى وضع مجموعة من السياسات والخطط والبرامج للتعامل مع هذه الظاهرة وتداعياتها الخطيرة المتمثلة في النمو تهدف إلى التخفيف من حدة الفقر في المناطق الحضرية المتخلفة ومن هنا تغيرت المفاهيم والسياسات والخطط مما أسفر عن الاحتياج إلى أساليب تخطيطية تقدم حلول جديدة والتي منها التخطيط الحصري المستدام والحاجة إلى إعادة بناء وتطوير قدرات الأجهزة التخطيطية لمواكبة مسارات التنمية المستدامة وتحقيق طموحات الأجيال المستقبلية[36].

مفاهيم الدراسة:

1) مفهوم المتطلبات:

يحدد قاموس "وبستر" المتطلب على أنه: "الشيء الذي يشترط توافره أو يحتاج إليه أو شرط مطلوب"[37]، بينما يحدد قاموس "أكسفورد" المفهوم على أنه: "شيء يستلزم وجوده أو هو شرط يجب توافره أو هو الشيء الذي تكرر أهمية وجوده وتؤكد عليه وهو بذلك شرط لتحقيق نتائج معينة[38].

ويشير مفهوم: "المتطلب" أيضاً بأنه: "الشيء الذي يستلزم وجوده ويجب توفيره والإذعان له".

ويقصد الباحث بالمتطلبات أنها أهم الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمؤسسية التي يجب مراعاتها عند التخطيط الحضري المستدام لتنمية المناطق الحضرية المتخلفة مما يؤدى إلى إحداث تنمية حضرية مستدامة تحقق النفع للإنسان والبيئة معاً.

2) مفهوم التنمية المستدامة:

بدأ تبني مفهوم الاستدامة في مطلع السبعينات من القرن الماضي مع ازدياد الاهتمام بالبيئة وعلاقاتها بالتنمية وانتهي علماء التنمية في العالم إلى أن النمو السريع يعقبه دائما تدهور ومن ثم بدأ التفكير في مفاهيم جديدة لتحقيق استمرارية التنمية ومنع التدهور أو على الأقل الحفاظ على مستوى التنمية الذي تم تحقيقه بالفعل[39].

وبالرجوع إلى المعنى اللغوي نجد أن التنمية في اللغة مصدر من الفعل (نمى). يقال: أنميت الشيء ونميته: جعلته نامياً. أما كلمة (المستدامة) فمأخوذة من استدامة الشيء، أي: طلب دوامه. وقد جاء الفعل استدام الذي جذره (دوم) بمعني المواظبة على الأمر، وبالتالي يشير إلى طلب الاستمرار في الأمر والمحافظة عليه، ويترجم المصطلح إلى العربية بعدة مسميات منها التنمية القابلة للإدامة، القابلة للاستمرار، الموصولة، المطردة، المتواصلة، البيئية، المحتملة، كما عرفت "بالتنمية المتجددة والقابلة للاستمرار"، "والتنمية التي لا تتعارض مع البيئة"، فكلمة Sustainable تعني القابل للاستمرارية أو الديمومة كما تعني القابل للتحمل وبالتالي القابل للاستمرار[40].

اكتسب مصطلح التنمية المستدامة اهتماما عالميا كبيرا بعد أن ورد المفهوم لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987م حيث صيغ أول تعريف للتنمية المستدامة في هذا التقرير على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها" أو هي "التنمية التي تلبى حاجات الأجيال الحالية دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها الخاصة".

ومن التعريف السابق يتضح أن هناك اتجاهين رئيسيين للتنمية المستدامة هما: (الاهتمام بالاحتياجات الحالية- والاهتمام بالاحتياجات المستقبلية) فمفهوم التنمية المستدامة في جوهرها عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد المتاحة وتوجيه التطور التكنولوجي بطريقة منسجمة ومتناغمة تعمل على تعزيز إمكانيات الحاضر والمستقبل لتلبية الاحتياجات المجتمعية[41].

ويعرف قاموس ويبستر Webster التنمية المستدامة على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً.

كما عرف مجلس منظمة الأغذية والزراعة (FAO) التنمية المستدامة (والذي تم تبنيه في عام 1989م) بأنها إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار تلبية الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية بصورة مستمرة. أن تلك التنمية المستدامة تحمي الموارد الطبيعية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية"[42].

أما البنك الدولي فيعرف التنمية المستدامة بأنها "تلك التي تهتم بتحقيقي التكافؤ المتصل لذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثابت رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن".

وعرفها وليم رولكز هاوس W.Ruckelshaus مدير حماية البيئة الأمريكية سابقاً "على أنها تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة، كما عرفها ف. دوجلاس قائلاً: "التنمية المستدامة هي عملية التنمية التي تلبي أماني وحاجات الحاضر دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر"[43].

ويعرفها إدوارد باربير Edoird Barnier بأنها: "ذلك النشاط الذي يؤدى إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر ممكن، مع الحرص والحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البينة"[44].

تعرف التنمية المستدامة بأنها: "تنمية تسعى للتوفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية فتنشأ دائرة صالحة بين الأقطاب الثلاثة، بحيث تكون فعالة من الناحية الاقتصادية، وعادلة من الناحية الاجتماعية، وممكنة من الناحية البيئية، أنها التنمية التي تخدم الموارد الطبيعية والنظم البيئية وتدعم الحياة على

الأرض وتضمن الناحية الاقتصادية دون نسيان الهدف الاجتماعي والذي يتجلى بمكافحة الفقر والبطالة وعدم المساواة والبحث عن العدالة الاجتماعية"[45].

وعرف المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريودي جانيرو بالبرازيل عام 1992 التنمية المستدامة بأنها: "ضرورة إنجاز الحق في التنمية" بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل[46].

كما تعرف التنمية المستدامة بأنها: "عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات بشرط أن تلبى احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها بما يحقق تحسين ظروف المعيشة دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية المحدودة والمجالات الرئيسية للتنمية المستدامة هي الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية"[47].

كما تعرف التنمية المستدامة بأنها: "التنمية التي تقي باحتياجات الحاضر دون التقليل من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها، وهي تهدف إلى التوافق والتكامل بين البيئة والتنمية من خلال ثلاث أنماط هي: نظام حيوي للموارد ونظام اقتصادي ونظام اجتماعي"[48].

ويمكن التنمية المستدامة إجرائياً: "بأنها هي تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية متوازنة تسعى لتحسين نوعية الحياة لأفراد المناطق الحضرية المتخلفة بحيث تفي باحتياجات الجيل الحالي وتحسين نوعية حياته في حدود الموارد المتاحة وكذلك احتياجات الأجيال المقبلة".

ملاحظات على مفهوم التنمية المستدامة:

1- التنمية المستدامة لا تمثل ظاهرة أو اهتماماً جديداً بل هي مطلب قديم، إذ كانت التنمية تركز على قضايا الرفاهية الاجتماعية في الخمسينات وعلى تجاوز مشكلات التنمية في الستينات ثم على الحد من الفقر وتلبية الحاجات الأساسية في السبعينات ثم ظهر مفهوم ومصطلح التنمية المستدامة كرد طبيعي على التخوف الناجم عن تدهور البيئة الناتج عن الأسلوب التقليدي للتنمية الذي يقوم على التنامي السريع للإنتاج دون اعتبار للآثار السلبية التي يخلفها هذا التنامي على الإنسان وعلى الموارد الطبيعية وعلى البيئة[49].

2- يرى بعض المتخصصين والباحثين أن التنمية المستديمة ظهرت كرد فعل للمشكلات البيئية الكثيرة والخطيرة التي بدأ العالم يواجهها نتيجة سياسات واستراتيجيات التنمية المطبقة، ومع أن هذا إلى حد ما صحيح ويشكل جزءاً من مفهوم التنمية المستديمة إلا أنه لا يعكس محتوى المفهوم كاملاً فالأوضاع البيئية في أي منطقة ليست فقط نتائج ولا يمكن التعامل معها كذلك بمعزل عن أسبابها الاقتصادية

والاجتماعية، ولذلك كشفت التنمية المستديمة عن خلل كبير في السياسات والاستراتيجيات التنموية المطبقة وفي كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية ودون استثناء، وأصبحت هذه المشكلات البيئية أسبابا رئيسة للفقر واللامساواة، وهذا ما تؤكده اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة في تقريرها حيث تقول: "إن الكثير من اتجاهات التنمية الحالية تؤدي إلى إفقار أعداد متزايدة من البشر بينما تؤدي في الوقت نفسه إلى تدهور البيئة، وبالتالي القضية ليست مجرد وجود مشكلات بيئية يواجهها العالم كما يتصور الكثيرون بقدر ما هي قضية مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة في مناطق العالم المختلفة.

3- تعرف التنمية المستدامة تتعامل مع عمليات التنمية بوجهة نظر جديدة وشاملة تأخذ في اعتبارها عناصر التنمية الأخرى خاصة البيئة الطبيعية التي كانت تعانى من تأثيرات التنمية عليها ثم تتوسع ليشمل المظاهر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحفاظ على رفاهية المواطنين[50].

أولاً: أبعاد التنمية المستدامة:

تعد التنمية المستدامة تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة ومتداخلة في إطار تفاعل يتسم بالضبط والترشيد للموارد وهي كما يبين الأبعاد البينية والاقتصادية والاجتماعية فضلا عن بعد رابع مهم وهو البعد المؤسسي كما يلي[51]:

1- البعد الاجتماعي: ويعد البعد الاجتماعي. بمثابة البعد الذي تتميز به التنمية المستدامة، حيث أنه يمثل البعد الإنساني والذي يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي وعملية التطوير في الاختيار السياسي. وتشمل التنمية الاجتماعية العديد من الجوانب منها: المساواة في التوزيع، والمشاركة الشعبية، والتنوع الثقافي. كما تتضمن حق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البينية والاجتماعية يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية (مأوى- طعام- ملبس) فضلا عن الاحتياجات المكملة لرفع سوية معيشته (عمل- ترقية- وقود) ودون تقليل فرص الأجيال القادمة.

2- البعد الاقتصادي: وتنطوي التنمية الاقتصادية على ثلاثة عناصر أساسية هي: إحداث تغيرات في البنيان الاقتصادي، وإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، والاهتمام بنوعية الخامات المقدمة.

3- الأبعاد البيئي: يعد الاهتمام بالبينة ركناً أساسياً في التنمية، وذلك من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف والتدهور لمصلحة الجيل الحالي والأجيال المستقبلية. حيث تنادي مبادئ التنمية المستدامة بالاهتمام بإصدار التشريعات الخاصة بحماية البيئة، وكيفية ترشيد استخدام الموارد غير

المتجددة، وعدم تجاوز قدرة الموارد المتجددة علي تجديد نفسها، وعدم تجاوز قدرة النظام البيئي على استيعاب أشكال التلوث.

4- البعد المؤسسي: تمثل الإدارات والمؤسسات العامة الذراع التنفيذية للدولة التي بواسطتها وعبرها ترسم وتطبق سياساتها التنموية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. توفر الدولة الخدمات والمنافع لرعاياها ومواطنيها ومن ثم فإن تحقيق التنمية المستدامة والترقي المطرد للمجتمعات ورفع مستوى ونوعية حياة الأفراد وتأمين حقوقهم الإنسانية وتوفير الإطار الصالح لالتزامهم بواجباتهم تجاه المجتمع والدولة تتوقف جميعها على مدى نجاح مؤسساتها وإدارتها في أداء وظائفها ومهماتها.

ثانياً: المبادئ العامة للتنمية المستدامة:

ويرى بيرلمان (Berlman) مبادئ التنمية المستدامة على أنها مجموعة من القواعد الأساسية كالآتي[52]:

- لا يوجد بيئة عالمية مستدامة دون بيئة حضرية مستدامة.
- لا يوجد حلول بيئية دون تخفيف الفقر الحضري.
- لا يمكن حل دائم لمشكلة الفقر دون مجتمع مدني قوي.
- لا يمكن أن تكون هناك مدينة مستدامة في القرن الحادي والعشرين من دون عدالة اجتماعية ومشاركة سياسية وفعالية اقتصادية وإعادة إحياء بيئية.

بينما تري (نسرين اللحام) أن مبادئ التنمية المستدامة يجب أن تتضمن الجوانب التالية:

- الجوانب البيئية والعمل داخل إطار قدرة تحمل النظام البيئي وذلك بالتأكد من أن التنمية متوافقة مع حماية العمليات البينية والايكولوجية الأساسية وأن حجم الأنشطة التنموية هي ضمن قدرة تحمل النظام البيئي للنشاط الإنساني كي لا تؤدي إلي تدمير قاعدة الموارد البيئية أو إضعافها.
- الجوانب الاجتماعية والثقافية من خلال تواؤم التنمية مع ثقافة وقيم المتأثرين بها والحفاظ على شخصية المجتمع وتميزه مع تحقيق المنفعة للأجيال الحالية والقادمة.
- الجوانب الاقتصادية من خلال الفعالية والجدوى الاقتصادية للتنمية وإدارة الموارد بشكل يمكن معه دعم الأجيال الحالية والمستقبلية مع الأخذ في الاعتبار القيمة الاقتصادية للموارد البيئية وتدهورها خاصة الموارد غير المتجددة.
- الزمن واستغلال الموارد والتعامل معها وفقا لقيمتها الحقيقية عبر الزمن وليس قيمتها المادية الحالية فقط.

- التوازن بين الأنشطة الاقتصادية والأنظمة البيئية والتحكم في هذه العلاقة عند حدوث انحراف عن التوازن فالنظام الاقتصادي يحكمه قانون السوق بينما النظام البيئي يحكمه قوانين الطبيعة.

ثالثاً: تطور مفهوم التنمية المستدامة:

- سنة 1968: تم إنشاء نادي روما وهي أول فكرة لظهور التنمية المستدامة والذي جمع عدد من علماء، مفكرين، اقتصاديين، رجال الأعمال من مختلف الدول، دعى هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة(53).
- في سنة 1972: ينشر نادي روما تقريراً مفصلا حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية، يعتبر تقرير "نادي روما" الذي صدر عام 1972م تحت عنوان "وقف التنمية" نقطة البدء لهذا المفهوم الجديد للتنمية، حيث أثار التقرير المزيد من القضايا الجوهرية والمثيرة للجدل بشأن دور السكان واستهلاك الموارد والتلوث البيئي والتكنولوجي. ففي هذا التقرير دق الخبراء ناقوس الخطر إلى ما يمكن أن ينجم عن الوتيرة المتسارعة للتنمية الاقتصادية والتزايد السكاني من استنزاف للموارد وتلوث للطبيعة والضغط علي النظام البيئي.
- وفي 27 أبريل 1987: قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة United Nation World Commission on Environment and Development تقريراً بعنوان "مستقبلنا المشترك Our Common Futuer" (المعروف عالمياً باسم تقرير لجنة برونتلاند نسبة إلى جرو هارلم برونتلاند رئيسة وزراء الدنمرك السابقة) وهو أول من أشار إلى مفهوم التنمية المستدامة بشكل رسمي وفقد تشكلت هذه اللجنة بتكليف من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1983م" آنذاك وأعضاء 22 شخصية من النخب السياسية والاقتصادية وخبراء التنمية والتخطيط في العالم. والغرض الرئيسي لتلك اللجنة هو دراسة تأثير السياسات الاقتصادية لدول العالم في الموارد الطبيعية والتي لا يمكن باعتبارها ملكاً مشاعاً أن تهدره الأجيال الحالية كيفما تشاء، بل يعتبر بمثابة وقف تستفيد منه الأجيال الحالية، وتحافظ عليه في ذات الوقت لمصلحة الأجيال المقبلة ونتيجة لذلك يجب من الضرورة النظر إلى التنمية الاقتصادية كوحدة متكاملة ومتوازنة وشاملة(54).
- **وانتهي تقرير بونتلاند في معالجة قضية الاستدامة لعدد من الشروط التي يراها ضرورية لتحقيق الاستدامة تتلخص فيما يلي(55):**

- نظاماً سياسياً: يؤمن بالمشاركة الفعالة للمواطنين في اتخاذ القرار.
- نظاماً اقتصادياً: قادراً على إحداث فوائض ومعرفة فنية قائمة على أسس الاعتماد الذاتي والاستدامة.

- نظاماً اجتماعياً: يقدم الحلول للتوترات الناجمة عن التنمية غير المتناغمة.
- نظاماً إنتاجياً: يحترم واجب الحفاظ على القاعدة البينية للتنمية.
- نظاماً تكنولوجياً: يبحث باستمرار عن حلول جديدة.
- نظاماً دولياً: يرعى الأنماط المستديمة للتجارة والتمويل.
- نظاماً إدارياً: مرناً يملك القدرة على التصحيح الذاتي.

- وفي عام 1992: عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة، المعروف باسم "قمة الأرض" الذي اصدر برنامج العمل البيئي للقرن الحادي والعشرين أو الأجندة 21 وحدد رؤية تجاه قضايا سياسات التنمية، والحد من الفقر، وأنماط الاستهلاك، والتغيرات السكانية، وحماية الصحة العامة، واستدامة المستوطنات البشرية، وصنع القرار من أجل التنمية المستدامة، وحددت الأجندة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية التالية لتحقق الاستدامة(56):

- القضاء على الفقر.
- تغيير أنماط الاستهلاك.
- الربط بين التغيرات السكانية وممكنات استدامة الموارد.
- حماية وصيانة صحة الإنسان.
- تحفيز استدامة المستوطنات الإنسانية.
- وضع قضية الاستدامة ضمن اعتبارات اتخذت القرار.

- في سنة 2002: انعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في مدينة جوهانسبيرج تأكيداً على ضرورة التصدي لمشكلة تدهور البيئة وعلى أن حماية البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وقد نادت تلك القمة بالعديد من التوصيات والمبادرات من ضمنها الإسراع في تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة الخاصة بالبيئة والتنمية،، وتحسين إمكانية استخدام الموارد الطبيعية وغيرها، وتشجيع وتعزيز الاستثمار والتعاون الدولي على كافة المستويات وغيرها من التوصيات الخاصة والعامة والتي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة(57).

3) **مفهوم التخطيط الحضري**:

يعرف التخطيط الحضري بأنه وضع إستراتيجية محدودة لتنمية البيئات الحضرية وتوجيهها وضبط نموها وتوسعها، بهدف الوصول إلى أفضل توزيع للأنشطة والخدمات تتحقق معه أقصى الفوائد للسكان(58).

وعلى ذلك برامج التخطيط الحضري على محورين أساسيين هما(59):

- المحور الأول: هو التنمية الاجتماعية التي تعنى بتنمية الموارد البشرية بتوفير المتطلبات الأساسية من حيث الرعاية الصحية والتعليم الأساسي بالإضافة إلى تحسين مستوى المعيشة بغرض إقامة بناء اجتماعي جديد ينبثق منه علاقات اجتماعية جديدة تقوم على مبدأ المشاركة الشعبية أو وضع قيم مستحدثة تساهم في تغيير أوضاع اجتماعية كدمج دور المرأة في برامج التنمية.
- المحور الثاني: هو المجال العمراني أو الفيزيقي الذي يهتم بإدخال مجموعة من التحسينات المادية على البيئة المحلية وتتمثل في تحسين وتطوير المباني ورصف الشوارع وتشجيرها مع توفير البنية الأساسية من شبكات المياه والإنارة وتنسيق الفراغات الحضرية.

وانطلاقا من هذا المفهوم الواسع للتخطيط الحضري، وضعت له عدة تعريفات منها ما يأتي(60):

1- هو تصور الحياة المستقبلية وأنه يربط بين السياسة الاقتصادية والاجتماعية مع التصميم البيئي لحل المعضلات الحضرية كالإسكان والنقل.

2- هو إستراتيجية أو مجموعة من الاستراتيجيات التي تتبعها الجهات المسؤولة لاتخاذ قرارات لتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسع العمران في المدينة، بحيث يتاح للأنشطة والخدمات الحضرية أفضل توزيع جغرافي وللسكان أكبر فائدة.

3- رسم الصورة المستقبلية لشكل وحجم المدينة من خلال تحديد المناطق الملائمة لقيام مدن جديدة وتوسع المدن القائمة، والأسلوب الأمثل لنموها (عمودياً أو أفقياً) وبما يتلاءم والعناصر الطبيعية والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومعالجة مشكلات المدن الحالية والتي يترتب عليها تغيير في استعمالات الأرض القائمة، ويتم ذلك من خلال رسم الخرائط والتصاميم اللازمة.

4- أصبحت عملية التخطيط الحضري أو التنمية الحضرية عملية متشعبة ومتعددة الأبعاد وهي تمثل إستراتيجية ذات غايات وأهداف كبيرة ومتنوعة، فهي تمتد بجذورها لتشمل كافة جوانب الحياة بكل ما يميزها من قيم وعادات وسلوك، وأساليب وأوضاع عمرانية واجتماعية واقتصادية، ونظم سياسية وتقدم علمي وتقني، يهدف إلى تحقيق المتطلبات المختلفة للسكان والوصول بهم إلى وضع أفضل.

فغاية التخطيط الحضري وفقا لمفهومه الشامل، هو نقل المجتمع من الأوضاع القائمة إلى أوضاع أكثر تقدماً لتحقيق أهداف محددة تسعى لرفع مستوى معيشة المجتمع ككل من كافة جوانبه عمرانياً واجتماعياً واقتصادياً وجماليا، وذلك عن طريق استغلال كافة الموارد والإمكانات المتاحة، لتحقيق تلك الأهداف وحل المشكلات العمرانية في البيئات الحضرية المختلفة.

4) **مفهوم التخطيط المستدام**:

يعرف التخطيط المستدام بأنه: "هو تخطيط يتم إدارته وتنفيذه بأسلوب يضع البيئة في اعتباره مع الأخذ في الحسبان تقليل استهلاك الموارد الطبيعية وتحقيق الانسجام مع البيئة بحيث يعمل على خفض استهلاك الموارد وتقليل الأثر البيئي ويوفر بيئة عمل مريحة ويحسن صحة المستفيدين ويرفع معدلات الإنتاج، وهو بذلك جزء لا يتجزأ من منظومة التنمية المستدامة"[(61)].

كما يعرف التخطيط المستدام بأنه: "التخطيط الهادف إلى إنشاء بيئات عمرانية وحضرية مستدامة وصديقة ومتوازنة مع البيئة بما يحقق النفع والفائدة للإنسان والطبيعية معاً"[(62)].

ويرى الباحث أن التخطيط المستدام عبارة عن مدخل عام ومنظور شامل في التخطيط يهدف إلى تحقيق التوازن بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمؤسسية بهدف بتوفير بيئة حضارية مستدامة تحافظ حقوق الأجيال الحالية وحقوق الأجيال في المستقبل.

أولا: **خصائص التخطيط المستدام**:

يتميز التخطيط المستدام بالعديد من الخصائص من أهمها[(63)]:

1- تخطيط طويل المدى: حيث يهتم بتلبية احتياجات الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية.

2- تخطيط متكامل: حيث يقوم على التنسيق بين استخدام الموارد المتاحة واتجاهات الاستثمارات وكيفية جعل تلك العوامل تعمل بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.

3- تخطيط يركز على البيئة: يهتم بالمحافظة على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء والماء أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي حيث أنه تخطيط يشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية.

4- تخطيط يهدف إلى تحسين نوعية الحياة: يهتم بتلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول حيث أن أولوياته تتمثل في تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر الاقتصادية والاجتماعية.

5- تخطيط متوازن: فهو يحاول التوازن بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمؤسسية بصورة متوازنة تحقق التنمية الشاملة.

ثانياً: أهمية التخطيط الحضري المستدام[64]:

1- يهتم التخطيط الحضري المستدام بالأوضاع الإنسانية البيئية والاقتصادية والاجتماعية من خلال التركيز على ما يوفر لها من خدمات وأساليب إدارتها، أي أن التخطيط الحضري المستدام يعد إدارة لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة تتكامل فيه الأبعاد العمرانية مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإدارية ويستند على مجموعة من الأسس والمبادئ من أهمها أنه:

- يحقق التوازن بين البعد الحضاري للمدن ومشكلاتها الحالية واحتياجاتها المستقبلية.
- يهتم بالقيم الاجتماعية والأخلاقية والجمالية التي تعكس بيئة حضرية متوازنة.
- يضمن مشاركة اجتماعية واسعة لما يرتبط بمتطلبات واحتياجات سكان المدن.
- يستند إلي أسس قانونية وتشريعية للسيطرة على توجيه نمو المدن وخدماتها.

2- استدامة المناطق الحضرية هي حالة توازن وإعادة صياغة الأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية التي تضمن التنمية المستدامة للمناطق الحضرية وعلى ذلك يمكن اعتبار معيار الاستدامة كمقياس لمدى تلبية السياسات والخطط التنموية لحاجات المجتمع.

ثالثاً: أسس وخصائص التخطيط الحضري المستدام[65]:

إن أهم الخصائص الواجب مراعاتها للوصول إلى بيئة حضرية متكاملة العناصر مستوفية لأوجه النشاط البشري وهي:

1- مراعاة الجوانب الاقتصادية والسكانية والاجتماعية من جهة، والثقافية والنفسية من جهة أخرى كمكونات أساسية في المخططات التي توضع للبيئة الحضرية، وبذلك يؤكد التخطيط الحضري المستدام على الربط بين الجوانب المعمارية والاجتماعية.

2- ارتباط التخطيط الحضري كغيره من أنواع التخطيط الأخرى بقرارات سياسية وإدارية ومالية والتي على ضوئها تحدد الصلاحيات والأدوار الذي تمارسه أجهزة التخطيط.

3- التخطيط الحضري عبارة عن عمليات مترابطة وعلى مستويات عدة: "الدولة- الإقليم- المدينة".

4- يتعامل التخطيط الحضري المستدام مع بيئة غير متجانسة اجتماعيا لوجود فوارق بين السكان في العادات والتقاليد، وهذا ما يجب مراعاته عند وضع المخططات الأساسية والتصاميم الحضرية، وبالتالي يجب تحقيق التوازن في توزيع السكان في المناطق الحضرية بما يحقق التجانس الاجتماعي ويكفل توفير الرقابة المجتمعية من جهة، والحيلولة دون إقامة تكتلات اجتماعية عرقية من جهة أخرى.

5- تحقيق توازن إقليمي بين جميع المناطق الحضرية من حيث توفير الخدمات والاستثمارات دون حصرها في مكان واحد فينتج عن تركزها مشكلات عديدة.

6- إن التخطيط الحضري المستدام هو جزء من عملية التخطيط الاستراتيجي الذي يتناول القضايا العامة والتي يكون لها الأثر الكبير على التطوير الحضري.

7- يعد التفاعل والمشاركة المجتمعية من العناصر الأساسية في أية عملية تنمية حضرية، ويكون من المطلوب تفاعل ومشاركة السكان بصورة جيدة من أجل تناول القضايا المتعددة ووجهات النظر المختلفة، بل يمكن القول أن أيا من عمليات التخطيط الحضري التي لا تقوم على أساس من المشاركة من قبل السكان معرضة للفشل التام.

رابعاً: مبادئ التخطيط الحضري المستدام:

إن العلاقة بين تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية من جهة والمحافظة على البيئة من جهة أخرى هي التي حددت المبادئ الأساسية التي يقوم عليها التخطيط الحضري المستدام وأهم هذه المبادئ هي:

1- مبدأ الاستدامة Sustainability:

يقوم مبدأ الاستدامة على هدف أساسي وهو ترك الموارد الطبيعية أفضل مما هي عليه الآن وهو بذلك يمثل واحد من أهم الاعتبارات التي يتم أخذها في الحسبان عند التخطيط لتنمية المناطق الحضرية المتخلفة في الوقت الراهن، والاستدامة هي وسيلة لتنظيم النشاط الإنساني ليصبح المجتمع وأفراده قادرين على تلبية احتياجاتهم وفي نفس الوقت الحفاظ على النظام البيئي على المدى الطويل، كما تسعى الاستدامة إلى تحسين نوعية الحياة لكل سكان الأرض وبدون استنزاف الموارد الطبيعية أو إلحاق الضرر بالبيئة، وهي بذلك تشكل إطاراً مناسباً للوصول إلى مستوى معيشي أفضل عن طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على البيئة[66].

وتعرف الاستدامة على أنها هي التطوير والتحسين في جودة الحياة البشرية في ظل العيش ضمن حدود ما يستطيعه النظام الايكولوجي والبيئي[67] كما تعرف الاستدامة بأنها تحقيق الموازنة التي تسمح بالرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية بالتحقيق خلال الأجيال القادمة[68].

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن مفهوم "الاستدامة" يعبر عن مزيج من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بصورة مركبة ومتداخلة بطريقة لا يمكن الفصل بينها، والمحافظة على استمرارية التفاعل بين المجتمع والنظام البيئي وهي بذلك تنطلق من نظرة إنسانية وقيمة أخلاقية تدعو إلى الاهتمام بمستقبل الإنسان، ومن خلال المحافظة على البيئة التي تعطى الاستمرارية للإنسانية. والاستدامة بذلك تمثل طريقاً متعدد الأبعاد يهدف إلى تحسين نوعية الحياة لكل شخص مع المحافظة على الموارد الطبيعية والعمل علي تحقيق الترابط الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

2- **مبدأ التوازن**:

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق التوازن بين احتياجات التطور الحضري المستقبلي والحاجة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية المقامة وحمايتها مع ضرورة بناء احتياطي من الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، ومن هنا يأتي التخطيط الحضري المستدام كمحاولة مدروسة لإحداث التوازن عن طريق توجيه البرامج والمشروعات بوضع إستراتيجيات تهدف إلى حماية الموارد الطبيعية وحماية البيئة وضمان حياة أفضل[69]. كما يعني التوازن أن ينال كل قطاع وكل بيئة النصيب العادل من الاهتمام دون إهمال قطاع على حساب قطاع آخر وبيئة على حساب أخرى مع مراعاة الأهمية النسبية لكل قطاع وبرامج الإنماء الاجتماعي والإنماء الاقتصادي وكذلك فيما بينهما[70].

3- **مبدأ المرونة**:

وتعنى المرونة قابلية عناصر الخطة للتغيير والتبديل طبقا لما تسفر عنه الحقائق الواقعية عند التنفيذ لأن التخطيط الشامل (المستدام) يعتمد على تخيل صورة مستقبلية لجوانب النشاط الإنساني المتشابك، وقد تكون المرونة زمانية بمعنى مراعاة التغير التلقائي (الطبيعي) الذي يحدث في المجتمع لأن ديناميات المجتمع متغيرة باستمرار. وقد تكون المرونة مكانية بمعنى أن يكون التخطيط الذي يوضع على المستوى القومي قابلاً للتنفيذ علي المستوي المحلي مع تعديلات تستلزم ظروف المجتمع المحلي والخصائص المميزة له وفي حدود الإطار العام للخطة[71].

كما تعنى مرونة الخطة القدرة على إحداث بعض التغيير فيها لمواجهة الظروف المتجددة بغير تحمل نفقات إضافية أو التعرض للتضارب بين أجزاء الخطط فالمرونة تقتضى اتخاذ الاحتياجات الواجبة التي من

شأنها أن يحتل الخطة ملائمة لأي ظروف تستجد في المستقبل[72]. ولما كان التخطيط المستدام هو تخطيط طويل. المدى يرتبط بأهداف إستراتيجية في المستقبل فإن مبدأ المرونة من المبادئ الهامة التي يقوم عليها التخطيط المستدام بحيث يمكن إجراء تعديلات على الخطط والبرامج تقابل الظروف المستقبلية.

4- **مبدأ المشاركة المجتمعية**:

يهتم مبدأ المشاركة المجتمعية بإتاحة فرص المشاركة أمام المواطنين مع القادة المحليين والخبراء والفنيين في عمليات ومراحل التخطيط الحضري المستدام حيث يشاركون بإيجابية وفعالية في جهود مواجهة المشكلات المجتمعية وحلها بأنفسهم وفي اتخاذ القرارات التي تحقق أهدافهم، كما أنها تساعد على إكساب أفراد المجتمع صفة الاستقلالية والاعتماد على الذات واكتساب الخبرات والمهارات التخطيطية التي يمكنهم من مواجهة وهل مشكلاتهم بأنفسهم سواء بالنسبة للمشكلات القائمة بالفعل أو بالنسبة للمشكلات التي قد تحدث في المستقبل وهذا يساعد على إشباع حاجاتهم بطريقة أفضل[73].

مما يبرر المشاركة المجتمعية في التخطيط أن العاملين في المستويات المحلية يكونون على علم أوسع بظروف العمل الموكل إليهم، ويشعرون بمتابعه ومشاكله، وهم أقدر على التنبؤ بالظروف التي تؤثر في ذلك العمل مستقبلاً، فضلاً عن توفر المعلومات الكاملة والدقيقة عن كل ما يحيط بعملهم[74].

وتعد أهم استراتيجيات التنمية المستدامة العمرانية الناجحة هي تلك التي تستند إلى تأسيس مبادئ المشاركة والمحلية كأبرز مفاهيم التنمية المستدامة المتواصلة في اتخاذ القرار التنموي باعتبار أن المشاركة تؤسس آليات التفاعل الاجتماعي وعوائدها في إقرار العدالة والمصلحة العامة كما أن المحلية أساس للمعرفة الدقيقة باحتياجات المجتمع إزاء قرار التجديد الحضري المستدام (التطوير المستدام) على أرض الواقع.

5- **مبدأ الشمول والتكامل**:

الشمول يعنى أن تكون الخطة شاملة لجميع القطاعات الوظيفية القائمة في المجتمع دون الإخلال بمبدأ التوازن الجغرافي، بمعنى أن تشتمل الخطة على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لما بينها من ترابط وتساند وظيفي. أما التكامل فيتم عن طريق الترابط الرأسي والأفقي على مستوى المشروعات والبرامج أي أن النظر إلى عناصر الحياة الاجتماعية باعتبارها كلاً متكاملاً أخذا بمبدأ الاعتماد والتساند الوظيفي بين الظواهر الاجتماعية[75].

ويمكن القول أن مبدأ الشمول والتكامل في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة يهدف إلى الاهتمام بجميع جوانب المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ودون أن يتقدم أي جانب على حساب الجوانب الأخرى أو يؤثر فيها بشكل سلبي.

خامساً: مميزات التخطيط الحضري المستدام[76]:

1- التخطيط الحضري المستدام يعنى القدرة على تلبية احتياجات المواطنين بتكاليف مقبولة اجتماعيا وبيئياً، ويحافظ على استدامة الموارد في المستقبل بحيث يمنع أن تتأثر الموارد المتوفرة بالأنشطة والممارسات الحالية، فهو تخطيط منصف اجتماعياً ومتناغم مع البيئة، ومسئولية اقتصادياً.

2- التخطيط الحضري المستدام يعمل على توفير طرق وأساليب ومسارات للتنمية بعيدة على الشعار الاقتصادي (النمو بأي ثمن) فهو يبحث على أساليب وإستراتيجيات تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي نفس الوقت تحقق الانسجام الكامل مع البيئة.

3- التخطيط الحضري المستدام يستهدف تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بهدف تحسين نوعية حياة المواطنين من خلال إجراء تحسينات وتطوير الأحياء الحضرية وهو ما ذهب إليه روبرت "لجعل ممارستنا على قدم المساواة مع مبادئنا".

سادساً: أهم التحديات التي تواجه التخطيط الحضري المستدام:

يواجه التخطيط الحضري المستدام العديد من التحديات التي يمكن تصنيفها في ثلاث محاور أساسية هي[77]:

1- تحديات فنية وبشرية: أن عدم توافر التجهيزات الفنية اللازمة (كماً ونوعاً) يعد مشكلة حقيقية في المستويات المحلية، كما أن نقص الخبرات وقلة الإمكانيات يؤثر بشكل مباشر في مجال جمع البيانات وتحليلها ومن ثم عدم القدرة على صياغة الخطط المحلية اللازمة لعملية التنمية المستدامة.

2- تحديات مالية: أن الموارد الحالية المتاحة غير كافية لتلبية الطلبات المتزايدة للسكان على الخدمات، كما تعانى المحليات من القيود المختلفة التي تفرضها الحكومة على توزيع الموارد المحلية وكثرة الإجراءات البيروقراطية.

3- تحديات إدارية: أن ضعف التنسيق الأفقي ما بين أجهزة الإدارة المحلية والتنسيق الرأسي مع أجهزة الإدارة المركزية في كثير من الأحيان مما ينعكس بشكل سلبي على أدائها وعلى التخطيط للتنمية المستدامة.

سابعاً: متطلبات التخطيط الحضري المستدام[78]:

تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات من تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة فعلية وتتمحور هذه المؤشرات حول توصيات أجندة القرن الحادي والعشرين التي حددتها الأمم المتحدة وهي:

1- المتطلبات الاجتماعية: وتعنى توفير الظروف للدول والبشر حتى يتمكنوا من تحقيق:

أ- المساواة الاجتماعية وتحقيق عدالة توزيع الثروة ومكافحة الفقر.

ب- الرعاية الصحية المناسبة لجميع أفراد المجتمع وخاصة المناطق النائية.

ت- التعليم الذي يعد أهم حقوق الإنسان لأنه السبيل الأهم لتحقيق التنمية المستدامة لأي مجتمع، وذلك من خلال إعادة توجيه التعليم نحو سبل التنمية ومجالاتها وزيادة فرص التدريب وتوعية الطبقات الفقيرة بأهمية التعليم.

ث- الأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم بتحقيق العدالة والديمقراطية والسلام الاجتماعي ويتم قياس ذلك بمؤشر معدل نسبة مرتكبي الجرائمِ في المجتمع.

2- المتطلبات الاقتصادية: وتشمل قضايا البنية الاقتصادية وأنماط الإنتاج والاستهلاك في الدول ومنها: حيث تقييم أداء الدول الاقتصادي من خلال معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي.

3- المتطلبات البيئية: تتمثل في القضايا البينية المعاصرة ومنها: التغيرات في الغلاف الغازي للأرض والاحتباس الحراري واستخدامات الأراضي من خلال حمايتها من التدهور البيئي ومكافحة التصحر ووقف إزالة الغابات الطبيعية والزحف العمراني على الأراضي الزراعية.

4- المتطلبات المؤسسية: ويشمل إنشاءاً لمؤسسات المناسبة لتطبيق التنمية المستدامة من خلال وضع إستراتيجية وطنية في مجال التنمية المستدامة من خلال الاستفادة الإمكانيات البشرية والعلمية والاقتصادية والسياسية.

5) مفهوم المناطق الحضرية المتخلفة:

أما ميلتزر وايتلر فقد عرف المناطق الحضرية المتخلفة على أنها مناطق توصف مساكنها بأنها ذات طابع عمراني قديم متدهور وأنها تاني من شدة الازدحام وأن سكانها ذوى دخل محدود. أي أن المنطقة الحضرية المتخلفة تتميز بتدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي لمجتمعها إذ يتميز بارتفاع نسبة البطالة ونسبة الأمية فيؤدى إلى انتشار الجرائم والمخالفات وأما المسكن فإنه لا يلبى أي وظيفة من وظائف المسكن

الصحي وبذلك ينتشر التلوث بدرجات مرتفعة وهذا ينعكس سلباً على السكان وحالتهم الصحية والنفسية[79].

ويعرف وايتلي المناطق الحضرية المتخلفة بأنها تلك المناطق التي تتصف بالقدم والتدهور وازدحام الناس ويتميز سكانها بالفقر وانتشار الأمية بينهم وارتفاع معدلات البطالة والانحراف الأحداث وانخفاض مستوى التعليم وارتفاع معدلات التسرب الدراسي والإصابة بالأمراض وزيادة معدلات وفيات الأطفال وانخفاض مستوى مشاركة السكان في الحياة العامة وهي دلالة على السلبية[80].

كما تعرف المناطق المتخلفة المتدهورة عمرانيا بأنها تلك المناطق التي تحتوى على مباني متهالكة أو متدهورة أو قديمة أو على مساحات أراضي صغيرة لا تكفي لبناء مسكن مناسب عليها أو على شبكة طرق لا تفي بمتطلبات حركة المرور أو على استعمالات أراضي متداخلة ومتنافرة وهي تشكل خطرا على المدينة القائمة نتيجة تعدد مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والبيئية.

أهم سمات المناطق الحضرية المتخلفة[81].

- من الناحية المادية- الاقتصادية: مباني متهالكة سيئة الإضاءة والتهوية والمجاري، وطرق ضيقة وقلة أماكن اللعب والحدائق، وسوء المواصلات، وعدم الاهتمام بالنظافة العامة.
- من الناحية الاجتماعية: انخفاض الدخل والفقر الشديد، وازدياد كثافة السكان وسكنى أكثر من عائلة في كل وحدة سكنية، وسوء الحالة الصحية والتعليمية، وارتفاع نسبة تشرد الأحداث والأجرام والطلاق، وحاجة المواطنين إلى ضبط اجتماعي خارجي لتنظيم العلاقات بينهم.

وقد حدد عبد الحليم رضا الصورة الاجتماعية للمنطقة الحضرية المتخلفة فيما يلي:

1- المستوى الاقتصادي المنخفض متمثلا في انخفاض متوسط دخل الفرد في تلك المنطقة عن المناطق الأكثر تقدما في نفس البيئة الحضرية.

2- انخفاض المستوى التعليمي- الأمية منتشرة خاصة بين السيدات.

3- تمارس نسبة ليست قليلة من القوى العاملة لسكان تلك المناطق أعمالاً لا تتطلب إعدادات طويلا أو مهارات عالية.

4- انخفاض المستويات الصحية في تلك المناطق بشكل يلحق الضرر بالصحة العامة.

5- يتسم سكان تلك المناطق باللامبالاة وبالسلبية.

أساليب التعامل مع المناطق العشوائية تتلخص فيما يلي[82]:

1- أساليب تحدث تغيرات جذرية في البيئة العمرانية وتشمل الإزالة الكاملة Slum Clearance، وإعادة التوطين والإحلال Replacement وبها يتم إزالة المنطقة دفعة واحدة، ولا يفضل استخدام هذا الأسلوب إلا في أضيق الحدود ولأسباب قوة ينتج عنها مشاكل اقتصادية واجتماعية.

2- أساليب تتعامل مع المناطق العشوائية من ناحية عمرانية وتؤدى إلى تطوير المنطقة وتحسين حالتها وتشمل أساليب الإصلاح والتجديد Renewal ويناسب المباني المتوسطة وكذلك الجيدة حفاظاً عليها من التدهور، أسلوب المواقع والخدمات Sites and Services ويصلح في المناطق الحضرية التي لها امتداد صحراوي أو يجاورها أرضى فضاء فيعمل على توفير المرافق والخدمات على أن يقوم السكان ببناء مساكن بمجهودهم الذاتية، وبالتالي توفر الدولة الامتداد المستقبلي المخطط لها.

3- أسلوب الارتقاء Upgrading وهو يتعامل مع المناطق العشوائية من كافة النواحي العمرانية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية لتحسين حالتها تدريجياً وتطويرها والذي يحمل في طياته الأساليب الأخرى كالإزالة والإحلال التدريجي والإصلاح والتجديد "التخطيط المستدام".

أساليب تطوير المناطق العشوائية[83]:

تنوعت السياسات التي تناولت معالجة المناطق العشوائية والتي منها:

1- سياسة التسامح من أجل التجاهل: وهي سياسة سلبية تنسحب منها الدولة عن مواجهة الموقف.

2- سياسة العزلة المكانية: وهي صورة أخرى للتجاهل أدت إلى ازدواجية التحضر والتباين في المستويات بين الأحياء المختلفة.

3- سياسة الإزالة وتدبير مساكن بديلة: وتتم هذه السياسة من خلال مخططات عمرانية وبرامج تنموية لنقل هذه الأحياء إلى أماكن بديلة مخططة. وقد يتم تدعيم المشاركة الشعبية والأهالي في عمليات البناء والتطوير.

4- سياسة الإحلال والتجديد: وهي تتميز بالاستدامة وتوفر البنية الملائمة لحل مشكلات المناطق العشوائية حيث توفر المرافق الأساسية والخدمات.

5- سياسة التحسين بالارتقاء: وهي تستهدف تحقيق الاستمرارية والاستدامة من خلال التخطيط الذي يوفر بيئة إيجابية وهو ما يعرف بالتخطيط المستدام.

أهم الأساليب التخطيطية في التعامل مع المناطق الحضرية المتخلفة والعشوائية[84]:

1) الإزالة الكاملة وإعادة التوطين: يكون بالنسبة للمناطق المتداعية تماما ولا يوجد جدوى في تحسينها لا توازى العائد الاجتماعي من التحسين وهي أساليب تحدث تغييرات جذرية في البيئة العمرانية حيث يتم إزالة المنطقة بالكامل ولا يفضل استخدام هذا الأسلوب إلا في أضيق الحدود ولأسباب قوية لما ينجم عنه من مشكلات اقتصادية واجتماعية. وقد ترتبط هذه السياسة بالأماكن المتخلفة لا يرجى نفع من إصلاحها أو ترميمها فتكون الإزالة لها بهدف إقامة مشروعات تساعد على تنمية وتطوير الحيز العمراني مع مراعاة توفير مسكن بديل لقاطني هذه الاماكن.

2) إعادة التأهيل (Rehabilitation): ويتضمن هذا الأسلوب تحسين ورفع المستوى العمراني للنسيج الحضري للمنطقة الخاضعة للتجديد الحضري وتعويض النقص في مستوى البنية التحتية والخدمات الاجتماعية من خلال هدم جزئي لبعض الأبنية وإنشاء أبنية مكانها، ويعد هذا الأسلوب أكثر الطرائق استخداماً لرفع مستوى الوحدات السكنية ونوعيتها نتيجة الإيجابيات الآتية: المحافظة على الروابط الاجتماعية والهيكل الاجتماعي القائم بقدر الإمكان، وقصر المدة الزمنية كما انه يحافظ على النمط الحضري القائم والشخصية المميزة.

3) الحفاظ التاريخي (Historical Conservation): ويتضمن هذا الأسلوب سياسة الحفاظ على الأبنية ذات القيمة التاريخية والتراثية والحفاظ على مناطق ومساحات من النسيج الحضري بأكمله باعتبارها جزءاً من التراث الحضاري، وهذا الأسلوب يستخدم للحاجة للمباني والمناطق التاريخية للدوافع الآتية: حماية التسيج الحضري نتيجة تزايد على الخدمات وعدم توافر الخدمات البنية التحتية والاجتماعية.

4) الارتقاء التجديد الشامل (Revitalization) والتخطيط الحضري المستدام: يعرف الارتقاء بأنه تطوير المناطق المتخلفة في جميع جوانبها بمعنى تحسين البيئة العمرانية والتنمية الأساسية وتأهيل المباني والعلاقات الاجتماعية بين السكان والارتقاء بالإنسان وسلوكياته وعاداته وتقاليده من أجل رفع مستوى المعيشة. وتتميز سياسة الارتقاء بما يلي:

- شمولية الارتقاء: وهو أسلوب شامل يتم التعامل فيه مع المنطقة العشوائية أو المتدهورة عمرانيا من كافة النواحي العمرانية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية لتحسين حالتها تدريجيا وتطويرها ويحمل في طياته العديد من الأساليب كالإزالة والإحلال التدريجي والإصلاح والتحسين والتجديد، بحيث تشمل خطط الارتقاء بهذه المناطق كل من الارتقاء بالبنية الأساسية للمنطقة والارتقاء بالخدمات الاجتماعية

والارتقاء بالكتلة المبنية (سواء المباني الأثرية أو السكنية أو غير السكنية) والارتقاء بالمجتمع (يشقيه الاجتماعي أو الاقتصادي).

- تدرج عملية الارتقاء: وذلك لتجنب حدوث طفرة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والعمراني والبيني تؤثر سلبا علي المنطقة.
- الجهود الذاتية أداة أساسية في عملية الارتقاء: حيث أن مشروع الارتقاء يستهدف أولا وأخيرا المجتمع لذا فمن الضروري أن يكون قادرا على استقطاب واجتذاب المجتمع بمستوياته وأعماره وأجناسه المختلفة وذلك للمشاركة بالجهود الذاتية في مجالات العمل المختلفة في مراحل التخطيط المختلفة.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

أولا: نوع الدراسة والمنهج المستخدم:

تنتمي الدراسة الراهنة إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية حيث تحاول وصف وتحليل استجابات العاملين بإدارة التخطيط العمراني بمحافظة الفيوم حول أهم المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والبينية لتطبيق التخطيط الحضري المستدام بالمناطق الحضرية المتخلفة، كما تحاول الدراسة الوقوف على أهم المعوقات التي تقف أمام تطبيق التخطيط الحضري المستدام بهذه المناطق وذلك للوصول إلى جملة من المقترحات التي قد تفيد في الأخذ بهذا النوع من التخطيط لتنمية المناطق الحضرية المتخلفة، واستخدم الباحث لتحقيق ذلك منهج المسح الاجتماعي الشامل للعاملين بإدارة التخطيط العمراني بمحافظة الفيوم، والمسح الاجتماعي الشامل للعاملين بإدارة التخطيط العمراني بمجلس مدينة الفيوم ومهندسي التخطيط العمراني بأحياء مدينة الفيوم حيث يعد هذا المنهج أنسب المناهج لتحقيق أهداف الدراسة.

ثانياً: أدوات الدراسة:

حاول الباحث أن يكون متنوعاً في اختيار أدوات الدراسة بحيث تتفق مع طبيعة ونوع الإستراتيجية المنهجية المستخدمة ومن ثم فقد اعتمدت الدراسة الراهنة على الأدوات التالية:

مقياس متطلبات التخطيط الحضري المستدام لتنمية المناطق الحضرية المتخلفة حيث قام الباحث بمراجعة التراث النظري والذي تضمن الكتابات النظرية المرتبطة بالتنمية الحضرية والتخطيط الحضري المستدام، والقوانين والتشريعات المرتبطة بالتخطيط العمراني والنظريات العلمية والمداخل النظرية المرتبطة بالتخطيط الحضري المستدام بالإضافة إلى بعض المقابلات الشخصية مع المتخصصين في التنمية والتخطيط، كما قام الباحث بالرجوع إلى المقاييس والأدوات المستخدمة في الدراسات السابقة.

وقد أسفرت هذه الخطوة عن تحديد البيانات الأولية للمقياس والتي تشمل الاسم والسن والنوع والحالة الاجتماعية وعدد الدورات التدريبية التي تم الحصول عليها والمرتبطة بالتخطيط الحضري المستدام، كما تم تحديد مجموعة من الأبعاد الرئيسية والفرعية تدور حول متطلبات التخطيط الحضري المستدام في المناطق الحضرية المتخلفة وهي:

- البعد الأول: أهمية التخطيط الحضري المستدام.
- البعد الثاني: المتطلبات الاقتصادية للتخطيط الحضري المستدام.
- البعد الثالث: المتطلبات الاجتماعية للتخطيط الحضري المستدام.
- البعد الرابع: المتطلبات البيئية للتخطيط الحضري المستدام.
- البعد الخامس: معوقات تطبيق التخطيط الحضري المستدام.
- البعد السادس: أهم المقترحات لتفعيل تطبيق نموذج التخطيط الحضري المستدام.

حيث بلغ المجموع الكلى لعبارات المقياس (110) عبارة موزعة على أبعاد المقياس كما يلي: البعد الأول (22) عبارة، البعد الثاني (20) عبارة، البعد الثالث (18) عبارة، البعد الرابع (19) عبارة، البعد الخامس (21) عبارة، البعد السادس (10) عبارة، وهكذا تم إعداد المقياس في صورته الأولية تمهيداً لخضوعه لإجراءات الصدق والثبات عليه.

إجراءات صدق ثبات المقياس:

- **صدق المقياس**: لكي يتأكد الباحث من صدق المقياس قام بإجراء الصدق الظاهري عليه وذلك بعرضه على مجموعة من أساتذة الخدمة الاجتماعية بقسم التخطيط الاجتماعي بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان وقسم التنمية والتخطيط كلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم وعددهم (6) أستاذة، وقد أسفرت هذه الخطوة عن حذف بعض عبارات المقياس وإضافة عبارات أخرى وتعديل صياغة بعض العبارات وعلى ذلك فقد بلغ المجموع الكلى (97) عبارة موزعة على أبعاد المقياس كما يلي: البعد الأول (20) عبارة، البعد الثاني (17) عبارة، البعد الثالث (15) عبارة، البعد الرابع (16) عبارة، البعد الخامس (19) عبارة، والبعد السادس (10) عبارة، وتم وضع ثلاث استجابات أمام عبارات المقياس هي: (ضروري، ضروري إلى حد ما، غير ضروري) بحيث تأخذ الاستجابات الأوزان (3، 2، 1) علي الترتيب في العبارات الموجبة مع عكس هذه الأوزان في العبارات السالبة، وبلغت الدرجة العظمي للمقياس (291) درجة والدرجة الصغرى (97) درجة وبلغ المجموع الكلى لدرجات المقياس (5800) درجة وانتهت هذه المرحلة إلى أن أصبح المقياس في صورته النهائية.

- **الصدق الداخلي**: لإجراء صدق الاتساق الداخلي قام الباحث بتطبيق المقياس على عينة من العاملين بإدارة التخطيط العمراني وعددهم (7) مفردة ثم قام بإعادة تطبيق المقياس بعد خمسة عشر يوماً على نفس العينة باستخدام طريقة إعادة الاختيار وتم حساب الاتساق الداخلي لمحاور المقياس كما يلي:

جدول رقم (1) يوضح الاتساق الداخلي لمحاور المقياس

المحور	المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث	المحور الرابع	المحور الخامس	المحور السادس	* دالة عند مستوى 0.01
معامل الارتباط	0.91**	0.87**	0.75*	0.73*	0.88*	0.93**	** دالة عند مستوى 0.05

باستقراء الجدول السابق يتضح أن جميع محاور المقياس دالة عند (0.05) ما عدا المحور الثالث والرابع فهي دالة عند مستوي (0.01) ومن ثم فهناك اتساق داخلي بين محاور المقياس.

- **ثبات المقياس**: قام الباحث بحساب الفاكرونباخ والذي بلاغ (0.91) وهو معامل ثبات مرتفع في البحوث الاجتماعية، وفي ضوء إجراءات الصدق والثبات أصبح المقياس صالحاً للتطبيق الميداني ويمكن التعديل عليه لإجراء الدراسة الراهنة.

- **أدوات تحليل البيانات**: حاول الباحث أن يستخدم مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تتناسب مع أهداف الدراسة والتي يتضمنها البرنامج الإحصائي SPSS برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية وذلك لتحليل البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها حيث قام الباحث باستخدام المعاملات الإحصائية التالية: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الفاكرونباخ، الدرجة المعيارية، مجموع الأوزان، المتوسط المرجح، النسبة المرجحة، والقوة النسبية.

ثالثا: مجالات الدراسة:

1) المجال المكاني: وقع اختيار الباحث على بمدينة الفيوم لتكون مجالاً مكانيا لإجراء هذه الدراسة وذلك للأسباب التالية[85]:

- يوجد في مدينة الفيوم حوالي 34496 مبني ضمن 136984 واحدة وتبالغ عدد الوحدات المستغلة في المدينة 97082 واحدة بنسبة 71.4% من إجمالي عدد الوحدات بالمدينة.

- تتعدد أنماط المباني في مدينة الفيوم فتأتى المنازل في المرتبة الأولى بنسبة 78.6% من إجمالي المنازل وتلحقها العمارات بنسبة 10.9% من المباني والفيلات بنسبه 0.13% من إجمالي المباني.

المناطق المتخلفة والعشوائية بمدينة الفيوم:

- وفقاً لبيان وزارة التنمية المحلية السنة 2009م توجد 10 مناطق عشوائية متخلفة على مستوى مدينة الفيوم يقطنها 85 ألف نسمة.
- تتمثل العشوائيات في مدينة الفيوم في مناطق (دار الرماد- الكيالين- قحافة- الحادقة- عزبيه جبيلي- الساحل- الصيفية- العلاوي وعزبة مأمون- الحاكورة- الشيخة شفا).

جدول رقم (2)

يوضح مناطق الحضرية المتخلفة (المناطق العشوائية) بمدينة الفيوم سنة 2006 وعام 2011م[86]

اسم المنطقة	المساحة	السكان		حجم الاستثمارات المخصصة للتطوير 2011
	المساحة م^2 عام 2011	عدد السكان 2006	عدد السكان 2011	
دار الرماد الجديدة	125000	10421	10977	5582
الكيالين	30000	1124	2741	6152
قحافة الجديدة	100000	10030	12544	5937
الحادقة الجديدة	40000	3020	6272	5010
عزبة جبيلي	35000	3775	5241	3228
الساحل	20000	1590	2348	2730
الصيفية	50000	6271	7841	3598
العلاوي وعزبة مأمون	50000	11285	14124	3138
الحاكورة	15000	5761	4681	3372
الشيخة شفا	150000	8053	18818	3609
الإجمالي	615000	61330	85587	42356

2) **المجال البشري**:

- جميع العاملين بإدارة التخطيط العمراني لمحافظة الفيوم على وبلغ عددهم (20) مهندسي تخطيط عمراني، وجميع العاملين بإدارة التخطيط العمراني بمجلس مدينة الفيوم وبلغ عددهم (8) مهندس تخطيط عمراني، بالإضافة إلى جميع العاملين من مهندسي التخطيط العمراني بأحياء مدينة الفيوم وبلغ عددهم (7) مهندس تخطيط عمراني. وبالتالي فقد بلاغ المجال البشري للدراسة (35) مفردة.

3) **المجال الزمني**:

تم إجراء هذه الدراسة في الفترة من مايو 2013 حتى نوفمبر 2013.

تحليل وتفسير نتائج الدراسة:

أولاً: عرض وتحليل بيانات الدراسة المرتبطة بالبيانات الأولية:

جدول رقم (3) يوضح خصائص عينة الدراسة من حيث النوع، والسن

ن= 35

المتغيرات		الاستجابة	ك	%
النوع	1	ذكر	7	20
	2	أنثى	28	80
		المجموع	35	%100
السن	1	أقل من 30 سنة	5	14.3
	2	من 30 سنة لأقل من 40 سنة	19	54.3
	3	من 40 سنة لأقل من 50 سنة	8	22.8
	4	أكثر من 50 سنة	3	8.6
		المجموع	35	%100

تشير بيانات الجدول رقم (3) إلى أن عينة الدراسة تتوزع توزيعاً إحصائياً من حيث النوع والسن والحالة الاجتماعية ومستوي التعليم وعلى النحو التالي:

1- من حيث النوع: يبلغ عدد الذكور في عينة الدراسة (7) مفردة بنسبة (20%) من إجمالي مفردات العينة البالغ عددهم (35) مفردة، بينما بلغ عدد الإناث (28) مفردة بنسبة (80%) من عينة الدراسة.

2- من حيث الفئة العمرية: حيث تشير بيانات الدراسة أن الفئة العمرية (من 30 سنة حتى 40 سنة) هي الفئة الأعلى بين الفئات العمرية حيث بلغ عددها (19) مفردة بنسبة (54.3%) ثم تأتي الفئة العمرية (40 لأقل من 50 سنة) في الترتيب الثاني حيث يبلغ عددها (8) مفردة بنسبة (22.8%)، بينما جاءت دل الفئات العمرية في الترتيب الفئة العمرية (أقل من 30 سنة) حيث بلغ عددها (4) مفردة بنسبة (14.3%) من عينة الدراسة..

جدول رقم (4) يوضح خصائص عينة الدراسة من حيث الخبرة في مجال التخطيط العمراني الحصول على دورات تدريبية في مجال التخطيط العمراني المستدام

ن= 146

المتغيرات		الاستجابة	ك	%
الخبرة في مجال التخطيط العمراني	1	أقل من 5 سنة	9	25.7
	2	من 5 سنوات- 10 سنوات	12	34.3
	3	من 10 سنوات- 15 سنة	10	28.6
	4	أكثر من 15 سنة	4	11.4
		المجموع	35	%100

تشير بيانات الجدول السابق رقم (4) أن عينة الدراسة تتوزع توزيعا إحصائياً من حيث من حيث الخبرة في مجال التخطيط العمراني أن سنوات الخبرة (من 5 سنوات: 10 سنوات) في الترتيب الأول بنسبة (34.3%) حيث بلغ عددهم (12) مفردة من حجم العينة وجاء في الترتيب الثاني (أقل من 10 سنوات: 15 سنة) بنسبة (28.6%) وجاء في الترتيب الأخير (أكثر من 15 سنة) بنسبة (11.4%).

ثانياً: عرض وتحليل بيانات الدراسة المرتبطة بأهمية التخطيط الحضري المستدام:

جدول رقم (5) يوضح التكرارات والنسبة المئوية والأوزان المرجحة والقوة النسبية لعبارات محور أهمية التخطيط الحضري المستدام

م	العبارة	موافق تماماً	%	موافق إلى حد ما	%	غير موافق	%	مج الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
1	يهتم بالجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية للأحياء الفقيرة.	17	48.6	10	28.6	8	22.8	79	26.3	75.23	3
2	يراعي التخطيط الحضري المستدام الاحتياجات المتنوعة للسكان.	19	54.3	9	25.7	7	20	82	27.3	78.09	1
3	يستهدف تحقيق أهداف إستراتيجية طويلة المدى لتطوير الأحياء الفقيرة.	15	42.9	12	34.3	8	22.8	77	25.3	73.3	5
4	يراعي التكامل بين المؤسسات الموجودة في المجتمع.	14	40	12	34.3	9	25.7	75	25	71.42	7
5	يعتمد على العمل الفريقي عند اتخاذ القرارات التخطيطية.	15	42.9	13	37.1	7	20	78	26	74.28	4
6	يراعي التغيرات الداخلية والخارجية التي قد تحدث في المستقبل.	17	48.6	10	28.6	8	22.8	79	26.3	75.23	3
7	يحقق التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.	13	37.1	15	42.9	7	20	76	25.3	72.38	6
8	يهتم بالتقويم المستمر للبرامج والخط.	11	31.4	15	42.8	9	25.7	72	24	68.57	10

م	العبارة	موافق تماماً	%	موافق إلى حد ما	%	غير موافق	%	مج الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
9	يزيد من وعي السكان بالمشكلات والاحتياجات.	11	36.4	14	40	10	28.5	71	23.6	67.57	11
10	يتيح الفرصة للسكان للتعبير عن احتياجاتهم في عملية التخطيط.	14	40	12	34.3	9	25.7	75	25	71.42	7
11	يحقق الاستفادة القصوى من عوائد التنمية بطريقة عادلة.	12	34.3	14	40	9	25.7	73	24.3	69.5	9
12	يساهم في تبادل الخبرات بين المسئولين عن التخطيط.	17	48.6	11	31.4	7	20	80	26.6	76.9	2
13	يساهم في صياغة سياسات تنموية أكثر ارتباطاً باحتياجات السكان.	11	31.4	15	42.9	9	25.7	72	24	68.75	10
14	يعزز من فرص مشاركة الأهالي في صنع القرارات التخطيطية.	10	28.6	15	42.9	10	28.6	70	23.3	66.6	12
15	يوفر حلول محلية ذاتية للمشكلات في الأحياء الفقيرة.	12	34.3	16	45.7	7	20	75	25	71.42	7
16	يساعد على فهم احتياجات الفئات المستفيدة من الخدمات.	11	31.4	17	48.6	7	20	74	24.6	70.47	8
17	يقترح حلول للمشكلات في ضوء الإمكانيات المتاحة بالمحافظة.	18	51.4	9	25.7	8	22.8	80	26.6	76.19	2
18	يهتم بتحقيق العدالة بين الأحياء المختلفة	10	48.6	17	48.6	8	22.8	72	24	68.57	10

م	العبارة	موافق تماماً	%	موافق إلى حد ما	%	غير موافق	%	مج الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
	بالمحافظة.										
19	يحاول التعرف على ؟؟؟ المجتمع التي يمكن الاستفادة منها.	17	48.6	11	31.4	7	20	80	26.6	76.19	؟؟؟
20	يسعى لوضع رؤية مستقبلية للنهوض بالخدمات بالمحافظة.	18	51.5	11	31.4	6	17.1	82	27.3	78.09	1
								1522		1304.57	

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (5) والذي يوضح أهمية التخطيط الحضري المستدام يتضح أن استجابات عينة الدراسة تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق الوزن المرجح والقوة النسبية ولما كانت القوة النسبية لهذا البُعد كبيرة فإن استجابات عينة الدراسة تظهر قوة وأهمية التخطيط المستخدم، وجاءت ترتيب عبارات هذا البُعد كما يلي:

1- جاءت العبارات أرقام (2، 20) في الترتيب الأول والتي مفادهما على الترتيب "يراعى التخطيط الحضري المستدام الاحتياجات المختلفة للسكان"، "يسعى التخطيط الحضري المستدام إلى وضع رؤية مستقبلية للنهوض بالخدمات المختلفة للمناطق الحضرية"، وذلك بوزن مرجح (82) ونسبة مرجحة (56.4%) وقوت نسبية (87.09%) وتتفق هذه النتائج مع الكتابات النظرية والتي نؤكد على أن من أهم أهداف التخطيط الحضري المستدام إلى وضع رؤية إستراتيجية طويلة المدى لتنمية المجتمع.

2- جاءت العبارات أرقام (12، 19) في الترتيب الثاني والتي مفادهما علي التوالي "يساهم التخطيط الحضري المستدام في تبادل الخبرات بين عن المسئولين عن التخطيط على المستوى المحلى"، "يحاول التخطيط الحضري المستدام تحديد موارد المجتمع التي يمكن الاستفادة منها في المستقبل" وذلك بوزن مرجح (80) ونسبة مرجحة (5.42%) وقوة نسبية (76.91%) وتتفق هذه النتائج مع الكتابات النظرية عن التخطيط الحضري المستدام والتي تؤكد على أن التخطيط الحضري المستدام يحاول الاستفادة من الموارد الحالية والموارد التي يمكن الاستفادة منها في المستقبل.

3- جاءت العبارات أرقام (1، 6) في الترتيب الثالث والتي مفادها على الترتيب "أن التخطيط الحضري المستدام يهتم بالجوانب البينية والاجتماعية والاقتصادية في الأحياء الفقيرة"، "يراعى التخطيط الحضري المستدام التغيرات الداخلية والخارجية التي قد تحدث في المستقبل"- وذلك بوزن مرجح (79) ونسبة

مرجحة (5.31%) وقوة نسبية (75.23%)، وتتفق هذه النتائج مع مفهوم التنمية المستدامة والتي يهتم بالجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية للأحياء الفقيرة.

4- جاءت العبارة رقم (5) في الترتيب الرابع والتي مفادها "يستند التخطيط الحضري المستدام على العمل الفريقي عند اتخاذ القرارات التخطيطية" وذلك بوزن مرجح (78) ونسبة مرجحة (5.21%) وقوة نسبية (74.28%).

5- جاءت العبارة رقم (3) في الترتيب الخامس والتي مفادها "أن التخطيط الحضري المستدام يستهدف تحقيق أهداف إستراتيجية طويلة المدى لتطوير الأحياء الفقيرة" وذلك بوزن مرجح (47) ونسبة مرجحة (5.09%) وقوة نسبية (78.33%).

6- جاءت العبارة رقم (7) في الترتيب السادس والتي مفادها "أن التخطيط الحضري المستدام يهدف تحقيق التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية" وذلك بوزن مرجح (77) ونسبة مرجحة (4.99%) وقوة نسبية (73.31%).

7- جاءت العبارات أرقام (4، 15) في الترتيب السابع والتي مفادهما "أن التخطيط الحضري المستدام يراعى التكامل بين المؤسسات الموجودة في المجتمع"، "أن التخطيط الحضري المستدام يوفر حلول محلية ذاتية للمشكلات في الأحياء الفقيرة" وذلك بوزن مرجح (75) ونسبة مرجحة (4.88%) وقوة نسبية (71.42%).

ثالثاً: عرض وتحليل بيانات الدراسة المرتبطة بالمتطلبات الاجتماعية للتخطيط الحضري المستدام:

جدول رقم (6) يوضح التكرارات والنسبة المئوية والأوزان المرجحة والقوة النسبية لعبارات محور المتطلبات الاجتماعية المرتبطة بالتخطيط الحضري المستدام

م	العبارة	موافق تماماً	%	موافق إلى حد ما	%	غير موافق	%	مج الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
1	الاستفادة من الموارد البشرية وإدراجها إلى آليات التخطيط المستدام.	20	57.2	8	22.8	7	20	83	27.6	79.04	1م
2	توفر بيانات ومعلومات حديثة ودقيقة وشاملة	19	54.3	9	25.7	7	20	82	27.3	78.09	2

م	العبارة	موافق تماماً	%	موافق إلى حد ما	%	غير موافق	%	مج الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
	عن احتياجات السكان.										
3	تشجيع الحلول التي تعتمد على الموارد الذاتية للسكان.	16	54.7	12	34.3	7	20	79	26.3	75.23	5
4	تطوير وإصلاح شبكة المياه بالأحياء الفقيرة.	18	51.4	10	28.6	7	20	81	27	76.21	3م
5	ضرورة مشاركة القيادات الشعبية في عمليات التخطيط الحضري.	14	40	14	40	7	20	77	25.6	73.3	7
6	العمل على بلورة الاحتياجات الضرورية لسكان المناطق العشوائية.	18	51.4	9	25.7	8	22.8	80	26.6	76.19	4م
7	تشجيع المشاركة الإيجابية لجميع فئات المجتمع في التخطيط الحضري.	14	40	13	37.1	8	22.8	76	25.3	72.38	8
8	سد النقص في الخدمات الاجتماعية لاستيعاب الزيادة السكانية.	16	45.7	12	34.3	7	20	79	26.3	75.23	5
9	العمل على توزيع الخدمات الاجتماعية بشكل عادل بين أحياء المدينة.	18	51.4	10	28.6	7	20	81	27	76.21	3م
10	تطوير وإصلاح شبكة الصرف الصحي بالأحياء الفقيرة.	20	57.2	8	22.8	7	20	83	27.6	79.04	1م
11	العمل على زيادة الوعي الصحي لدى المرأة في الأحياء الفقيرة.	16	45.7	12	34.3	7	20	79	26.3	75.23	5

م	العبارة	موافق تماماً	%	موافق إلى حد ما	%	غير موافق	%	مج الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
12	تشجيع العلاقات الاجتماعية بين السكان مما يؤدي إلى استقرار المجتمع.	17	48.6	11	31.4	7	20	80	23.6	76.19	م4
13	تشجيع العمل التطوعي لدى الشباب في الأحياء الفقيرة.	16	45.7	7	20	9	25.7	71	23.6	76.19	7
14	التعرف على أوجه القصور في الخدمات الاجتماعية بالأحياء الفقيرة.	15	42.9	13	37.1	7	20	78	26	74.28	6
15	الاهتمام بالخدمات المقدمة للمرأة بالأحياء الفقيرة.	16	45.7	12	34.3	7	20	79	26.3	75.23	5
16	تطوير الخدمات التعليمية الموجودة بالأحياء الفقيرة.	17	48.6	10	28.6	8	22.8	79	26.3	75.23	5
17	العمل على مواجهة ظاهرة أطفال الشوارع بالأحياء الفقيرة.	19	54.3	10	28.6	6	17.1	83	27.6	79.04	م1
								1350		1207.51	

باستقراء بيانات الجدول رقم (6) السابق والذي يوضح المتطلبات الاجتماعية المرتبطة بالتخطيط الحضري المستدام حيث يتضح أن استجابات عينة الدراسة تتوزع توزيعاً إحصائياً وفقاً لمجموع الأوزان والقوة النسبية ولما كانت القوة النسبية لهذا البعد قوية فإن ذلك يدل على قوة استجابات عينة الدراسة على هذا البعد، وقد جاءت ترتيب عبارات هذا البُعد وفقاً للوزن المرجح والنسبة المرجحة والقوة النسبية كما يلي:

1- جاءت العبارتان أرقام (1، 10، 17) مفادهما علي الترتيب "العمل علي الاستفادة من الموارد البشرية في عملية التخطيط الحضري المستدام"، "العمل على تطوير وإصلاح شبكة الصرف الصحي بالأحياء الفقيرة"، العمل على مواجهة ظاهرة أطفال الشوارع بالأحياء الفقيرة في الترتيب الأول وذلك بوزن مرجح (83%) وقوة نسبية (79.04%).

2- جاءت العبارة رقم (2) والتي مفادها "توفير بيانات ومعلومات حديثة ودقيقة وشاملة عن احتياجات سكان الأحياء الفقيرة" في الترتيب الثاني وذلك بوزن مرجح (82) وقوة نسبية (78.09%).

3- جاءت العبارتان أرقام (4، 9) والتي مفادهما على الترتيب "العمل على تطوير وإصلاح شبكات المياه بالأحياء الفقيرة"، "العمل على توزيع الخدمات الاجتماعية بشكل عادل بين الأحياء في المدينة" في الترتيب الثالث، وذلك بوزن مرجح (81) وقوة نسبية (76.19%) وتتفق هذه النتائج مع ما ذهبت إليه الكتابات النظرية من حيث أن أهداف التنمية المستدامة تتضمن تحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع.

4- جاءت العبارتان أرقام (6، 12) والتي مفادهما "العمل علي بلورة الاحتياجات الضرورية لسكان المناطق العشوائية"، "تشجيع العلاقات الاجتماعية بين السكان مما يؤدى إلى استقرار المجتمع" في الترتيب الرابع وذلك بوزن مرجح (80) وقوة نسبية (76.19%).

5- جاءت العبارات أرقام (3، 7، 13) التي مفادهم علي الترتيب "تشجيع الحلول التي تعتمد على الموارد الذاتية للأحياء الفقيرة"، "العمل على سد النقص في الخدمات الاجتماعية لاستيعاب الزيادة السكانية في الأحياء الفقيرة"، "العمل على زيادة الوعي الصحي للمرأة في الأحياء الفقيرة" في الترتيب الخامس، وذلك بوزن مرجح (16.33) ونسبة مرجحة (5.79%) وقوة نسبية (81.67%).

6- جاءت العبارتان أرقام (17، 18) والتي مفادهما علي الترتيب "الاهتمام بالخدمات الاجتماعية المقدمة للمرأة في الأحياء الفقيرة"، "تطوير الخدمات التعليمية الموجودة بالأحياء الفقيرة" في الترتيب السادس وذلك بوزن مرجح (77) وقوة نسبية (73.03%).

7- جاءت العبارة رقم (6) والتي مفادها "التعرف على أوجه القصور في الخدمات الاجتماعية بالأحياء الفقيرة" في الترتيب السابع وذلك بوزن مرجح (16) ونسبة مرجحة (5.67%) وقوة نسبية (80%).

8- جاءت العبارتان أرقام (5، 14) والتي مفادهما "ضرورة مشاركة القيادات الشعبية في عمليات التخطيط الحضري المستدام"، "تشجيع العمل التطوعي لدى الشباب في الأحياء الفقيرة" في الترتيب الثامن وذلك بوزن مرجح (15.67) وقوة نسبية (78.33%).

9- جاءت العبارة رقم (7) والتي مفادها "تشجيع المشاركة الإيجابية لجميع فئات المجتمع في التخطيط الحضري المستدام" في الترتيب التاسع، وذلك بوزن مرجح (15.33) وقوة نسبية (76.67%).

رابعاً: عرض وتحليل بيانات الدراسة المرتبطة بالمتطلبات الاقتصادية للتخطيط الحضري المستدام:

جدول رقم (7) يوضح التكرارات والنسبة المئوية والأوزان المرجحة والقوة النسبية لعبارات محور المتطلبات الاقتصادية المرتبطة بالتخطيط الحضري المستدام

م	العبارة	موافق تماماً	%	موافق إلى حد ما	%	غير موافق	%	مج الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
1	زيادة مساهمات رجال الأعمال في دعم خطط التنمية المستدامة.	18	51.4	10	28.6	7	20	81	27	76.19	3
2	توظيف الموارد المحلية المتاحة والمحافظة على استمراريتها.	18	51.4	11	31.4	6	17	82	27.3	78.09	2
3	تشجيع مبادرات القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع العمراني.	14	40	12	34.3	9	25.7	75	25	71.42	8
4	البحث عن موارد جديدة لتطوير الأحياء الفقيرة.	15	42.9	13	37.1	7	20	88	29.3	83.81	5
5	توفير أماكن بديلة لأصحاب الورش والمصانع خارجي الحي.	17	48.6	10	28.6	8	22.8	79	26.3	75.23	4
6	زيادة وعي السكان بالمؤسسات الداعمة للمشروعات الصغيرة.	11	31.4	17	48.6	7	20	74	24.6	70.47	9
7	إكساب السكان المهارات الضرورية لإدارة المشروعات الصغيرة.	11	31.4	16	45.7	8	22.8	73	24.3	69.52	10
8	الحد من عمالة الأطفال في الورش بالمناطق العشوائية.	14	40	12	34.3	9	52.7	75	25	71.42	8
9	العمل على تقليل نسبة	19	54.3	8	22.8	6	17.1	79	26.3	75.23	1

م	العبارة	موافق تماماً	%	موافق إلى حد ما	%	غير موافق	%	مج الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
	البطالة بين الشباب في الأحياء الفقيرة.										
10	بناء قدرات الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة وإدماجهم في برامج التنمية.	14	40	14	40	7	20	77	25.6	73.31	6
11	الارتقاء بالمباني الأثرية والاستفادة منها في تطوير الأحياء الفقيرة.	12	34.3	15	42.8	8	22.8	74	24.6	70.47	9
12	إقامة معارض دورية لتسويق منتجات الشباب.	16	45.7	11	31.4	8	22.8	78	26	74.28	5
13	إنشاء جمعيات استهلاكية بالمناطق الفقيرة.	14	40	14	40	7	77	77	25.6	73.31	6
14	تطوير وتنظيم السوق الموجودة بالمنطقة.	13	37.1	15	42.9	7	20	76	25.3	72.38	7
15	تنظيم عملية إنشاء الأكشاك الموجودة بالحي	15	42.9	12	34.3	8	22.8	77	25.6	73.31	6
								1165		1108.37	

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (7) والذي يوضح المتطلبات الاقتصادية المرتبطة بالتخطيط الحضري المستدام يتضح أن استجابات عينة الدراسة تتوزع توزيعاً إحصائياً وفقاً لمجموع الأوزان والقوة النسبية ولما كانت القوة النسبية لهذا البُعد قوية فإن ذلك يدل على قوة استجابات عينة الدراسة على هذا البُعد، وقد جاء ترتيب عبارات هذا البعد وفقاً للوزن المرجح والنسبة المرجحة والقوة النسبية كما يلي:

1- جاءت العبارة رقم (4) والتي مفادها "البحث عن موارد جديدة لتطوير الأحياء الفقيرة" في الترتيب الأول وذلك بوزن مرجح (88) وقوة نسبية (83.81%) وهذا يعنى أن أهم المتطلبات الاقتصادية للتخطيط الحضري المستدام العمل على تقليل نسبة البطالة بين شباب الأحياء الفقيرة.

2- جاءت العبارتان أرقام (2) والتي مفادها "توظيف الموارد المجلية المتاحة في الأحياء الفقيرة والمحافظة على استمرايتها"، في الترتيب الثاني وذلك بوزن مِرجح (82) وقوة نسبية (78.09%) وتتفق هذه النتيجة مع أهداف التنمية المستدامة والتي تسعي إلى المحافظة على استمرارية الموارد المحلية المتاحة لأطول فترة زمنية ممكنة.

3- جاءت العبارة رقم (1) والتي مفادها "العمل علي زيادة مساهمات رجال الأعمال في دعم خطط التنمية الحضرية المستدامة" في الترتيب الثالث وذلك بوزن مرجح (81) وقوة نسبية (76.19%).

4- جاءت العبارة رقم (5) والتي مفادها "العمل على توفير أماكن بديلة لأصحاب الورش والمصانع خارج الأحياء الفقيرة" في الترتيب الرابع وذلك بوزن مرجح (79) وقوة نسبية (75.23%).

5- جاءت العبارات أرقام (12) والتي مفادها "إقامة معارض دولية لتسويق منتجات الشباب"، وذلك بوزن مرجح (78) وقوة نسبية (74.08%) في الترتيب الخامس.

6- جاءت العبارة رقم (14) والتي مفادها "العمل على تطوير وتنظيم الأسواق الموجودة بالأحياء الفقيرة" في الترتيب السابع وذلك بوزن مرجح (76) وقوة نسبية (72.38%).

7- جاءت العبارات أرقام (10، 13، 15) والتي مفادها علي الترتيب "بناء قدرات الأفراد ذوى الاحتياجات الخاصة"، "إنشاء جمعيات استهلاكية بالمناطق الفقيرة"، "تنظيم عمليات إنشاء الأكشاك الموجودة بالحي" في الترتيب السادس وذلك بوزن مرجح (77) وقوة نسبية (73.31%).

8- جاءت العبارتان رقمي (3، 8) والتي مفادهما علي الترتيب "العمل علي تشجيع مبادرات القطاع الخاص علي الاستثمار في القطاع العمراني"، "العمل علي الحد من عمالة الأطفال في المناطق الفقيرة" في الترتيب السابع، وذلك بوزن مرجح (75) وقوة نسبية (71.42%).

9- جاءت العبارتان رقمي (6، 11) والتي مفادهما علي الترتيب "زيادة وعي السكان في الأحياء الفقيرة بالمؤسسات الداعمة للمشروعات الإنتاجية الصغيرة"، "الارتقاء بالمباني الأثرية والاستفادة منها" في الترتيب الثامن وذلك بوزن مرجح (74) وقوة نسبية (70.47%).

خامساً: عرض وتحليل بيانات الدراسة المرتبطة بالمتطلبات البيئية للتخطيط الحضري المستدام:

جدول رقم (8) يوضح التكرارات والنسبة المئوية والأوزان المرجحة والقوة النسبية لعبارات محور المتطلبات البيئية المرتبطة بالتخطيط الحضري المستدام

م	العبارة	موافق تماماً	%	موافق إلى حد ما	%	غير موافق	%	مج الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
1	العمل على إعادة تنسيق الميادين وتحسينها.	13	37.1	14	40	8	15	75	25	71.42	6
2	محاولة تصميم أماكن أمنة للمشاة بالشوارع الرئيسية بالأحياء الفقيرة.	12	34.3	15	42.9	8	15	74	24.6	70.47	7
3	الترويج لاستخدام وسائل النقل الصديقة للبيئة.	14	40	14	40	7	10	77	25.6	73.31	5
4	زيادة الوعي بعدم الإسراف في استخدام المياه والكهرباء بالحي.	17	48.6	11	31.4	7	10	80	26.6	76.09	3
5	حماية المساحات الخضراء من التعدي عليها من السكان.	20	57.2	8	22.8	7	10	83	27.6	79.04	1
6	رسم خطط جديدة أكثر ارتباطاً بالمشكلات البيئية.	15	42.9	12	34.3	8	22.8	77	25.6	73.31	5
7	وضع تشريعات تقلل من الضوضاء بالمناطق العشوائية.	16	45.7	11	31.4	8	22.8	78	26	74.28	4
8	زيادة من مشاركة الأهالي في مشروعات التشجير على البيئة.	15	42.9	13	37.1	7	20	78	27	74.28	4

م	العبارة	موافق تماماً	%	موافق إلى حد ما	%	غير موافق	%	مج الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
9	المساهمة في وضع حلول للمشكلات.	17	48.6	12	34.3	7	20	81	27	76.15	2
10	زيادة المساحات الخضراء والأماكن المفتوحة الأحياء الفقيرة.	16	45.7	11	31.4	8	22.8	78	26	74.28	4
11	دعم منظمات المجتمع المدني المتهمة بالحفاظ على البيئة.	13	37.1	14	40	8	22.8	75	25	71.42	6
12	القضاء على مشكلات الصرف الصحي بالمناطق العشوائية.	17	48.6	11	31.4	8	22.8	81	27	76.15	2
13	وضع حلول عملية للتغلب على المشكلات البيئية.	15	42.9	12	34.3	8	22.8	77	25.6	73.31	5
14	العمل على تقليل انتشار الأوبئة والحشرات الضارة بالمنطقة.	18	51.4	10	28.6	7	20	81	27	76.15	2
15	العمل على إصلاح ورصف الشوارع الرئيسية وتشجيرها.	15	42.9	12	34.3	8	22.8	77	25.6	73.31	5
16	حماية الأراضي الزراعية المحيطة بالعشوائيات من الزحف العمراني.	20	57.2	8	22.8	8	20	83	27.6	79.04	1
								1255		1192.07	

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (8) والذي يوضح المتطلبات البيئية المرتبطة بالتخطيط الحضري المستدام، حيث يتضح أن استجابات عينة الدراسة تتوزع توزيعاً إحصائياً وفقاً لمجموع الأوزان (1255) والقوة النسبية، ولما كانت القوة النسبية لهذا البُعد كبيرة فإن ذلك يظهر قوة استجابات عينة الدراسة على عبارات هذا البعد، وقد جاءت عبارات مرتبة وفقاً للوزن المرجح والنسبة المرجحة والقوة النسبية كما يلي:

1- جاءت العبارتان أرقام (5، 16) والتي مفادهما على الترتيب "العمل على حماية المساحات الخضراء بالأحياء الفقيرة من التعدي عليها من جانب السكان"، "العمل على حماية الأراضي الزراعية من المحيطة بالعشوائيات من الزحف العمراني عليها"، وذلك في الترتيب الأول بوزن مرجح (83) وقوة نسبية (79.04%) وتتفق هذه النتائج مع أهداف التنمية المستدامة والتي تتضمن المحافظة على البيئية وحماية الموارد البيئية والتي من أهمها المحافظة على الأراضي الزراعية من الزحف العمراني عليها.

2- جاءت العبارتان أرقام (9، 14) والتي مفادهما على الترتيب "المساهمة في وضع حلول للمشكلات البيئية بالأحياء الفقيرة"، "العمل على تقليل انتشار الأوبئة بالأحياء الفقيرة" في الترتيب الثاني وذلك بوزن مرجح (81) وقوة نسبية (76.15%).

3- جاءت العبارة رقم (4) والتي مفادها "العمل علي زيادة الوعي بعدم الإسراف بترشيد استهلاك الكهرباء والمياه في الأحياء الفقيرة" في الترتيب الثالث وذلك بوزن مرجح (80) وقوة نسبية (76.09%).

4- جاءت العبارات أرقام (7، 8، 10) والتي مفادها على الترتيب "وضع تشريعات تقلل من الضوضاء بالأحياء الفقيرة"، "زيادة مشاركة الأهالي في مشروعات التشجير بالأحياء الفقيرة"، "العمل على زيادة المسلحات الخضراء والأماكن المفتوحة بالأحياء الفقيرة" في الترتيب الرابع وذلك بوزن مرجح (78) وقوة نسبية (74.28%).

5- جاءت العبارات أرقام (6، 13، 15) والتي مفادها "العمل علي رسم خطط جديدة أكثر ارتباطا بالمشكلات البيئية"، "وضح حلول عملية للتغلب علي المشكلات البيئية"، "العمل على إصلاح ورصف الشوارع الرئيسية وتشجيرها" في الترتيب الخامس وذلك بوزن مرجح (77) وقوة نسبية (73.31%).

6- جاءت العبارتان أرقام (1، 11) والتي مفادها "العمل علي إعادة تحسين وإصلاح الميادين العامة"، "دعم منظمات المجتمع المدني المهتمة بالحفاظ على البيئة" في الترتيب السادس وذلك بوزن مرجح (75) وقوة نسبيه (71.42%).

7- جاءت العبارة رقم (2) والتي مفادها "محاربة تصميم أماكن آمنة للمشاة بالشوارع الرئيسية بالأحياء الفقيرة" في الترتيب السابع وذلك بوزن مرجح (74) وقوة نسبية (70.47%).

سادساً: عرض وتحليل بيانات الدراسة المرتبطة بالمعوقات للتخطيط الحضري المستدام:

جدول رقم (9) يوضح التكرارات والنسبة المئوية والأوزان المرجحة والقوة النسبية لعبارات محور معوقات التخطيط الحضري المستدام للأحياء الفقيرة

م	العبارة	موافق تماماً	%	موافق إلى حد ما	%	غير موافق	%	مج الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
1	عدم توافر البيانات والمعلومات الكافية للتخطيط الحضري المستدام.	18	51.4	9	25.7	8	22.8	80	26.6	76.19	2
2	عدم وجود معايير ثابتة لتحديد الأولويات عند تطوير الأحياء الفقيرة.	12	34.3	15	42.9	8	22.8	74	24.6	70.47	8
3	عدم توافر الموارد الضرورية لتنفيذ الخطط المستدامة.	16	45.7	12	34.3	7	20	79	26.3	75.23	3
4	عدم متابعة القرارات التخطيطية التي يتم اتخاذها.	14	40	10	28.6	11	31.4	73	24.3	69.52	9
5	التركيز في التطوير على مناطق معينة وخدمات معينة.	15	42.9	10	28.6	10	28.6	75	25	71.42	7
6	تداخل الأدوار والاختصاصات بين العاملين بالمؤسسات التخطيطية.	14	40	11	31.4	10	28.6	74	24.6	70.47	8
7	غياب التنسيق بين المؤسسات المشتركة في التخطيط الحضري.	14	40	12	34.1	9	25.7	75	25	71.42	7
8	عدم توافر الكوادر الفنية المدربة في مجال التخطيط الحضري المستدام.	17	48.6	9	25.7	9	25.4	78	26	74.28	4

م	العبارة	موافق تماماً	%	موافق إلى حد ما	%	غير موافق	%	مج الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
9	تغيير السياسات والخطط المواجهة لتطوير الأحياء الفقيرة.	15	42.9	12	34.3	8	22.8	77	25.6	73.31	5
10	عدم وجود قنوات اتصال بين المؤسسات المشتركة في التخطيط.	17	48.9	9	25.7	9	25.7	78	26	74.28	4
11	محدودية الموارد والإمكانيات المحلية المخصصة لتطوير الأحياء الفقيرة.	16	45.7	10	28.6	9	25.7	77	25.6	73.31	5
12	قيام أصحاب السلطة والنفوذ بالتأثير على سير الخطط والبرامج.	17	60	10	28.6	8	22.8	79	26.3	75.33	3
13	انتشار السلبية والتواكل بين السكان عند التخطيط المستدام.	14	40	12	34.3	9	25.7	75	25	71.42	7
14	ضعف ثقة سكان الأحياء الفقيرة بالأجهزة التخطيطية بالمحافظة.	17	48.6	11	31.4	7	20	80	26.6	76.09	2
15	ضعف قدرة السكان على تنظيم أنفسهم في مؤسسات تعبر عن احتياجاتهم.	17	48.6	9	25.7	9	25.7	78	26	74.28	4
16	المركزية في وضع البرامج التخطيطية المرتبطة بتطوير الأحياء الفقيرة.	15	42.9	11	31.4	9	25.7	76	25.3	72.38	6
17	تعقد الإجراءات الإدارية يؤثر على كفاءة التخطيط الحضري المستدام.	18	51.4	10	28.6	7	20	81	27	76.15	1
18	عدم توفير اعتمادات	18	51.4	8	22.8	9	25.7	79	26.3	75.23	3

م	العبارة	موافق تماماً	%	موافق إلى حد ما	%	غير موافق	%	مج الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
	مالية كافية لتبني أسلوب التخطيط الحضري المستدام.										
19	عدم تمثيل الأهالي في لجان التخطيط الحضري المستدام.	12	34.4	12	34.2	11	31.4	71	23.6	67.62	10
								1459		1245.53	

باستقراء بيانات الجدول السابق جدول رقم (9) والذي يوضح معوقات التخطيط الحضري المستدام يتضح أن استجابات عينة الدراسة تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق الوزن المرجح والقوة النسبية، ولما كانت القوة النسبية لهذا البُعد كبيرة فإن استجابات عينة الدراسة تظهر توفر هذه المعوقات وقد جاء ترتيب عبارات هذا البُعد على النحو التالي:

1- جاءت العبارة رقم (17) والتي مفادها "تعقد الإجراءات الإدارية يؤثر على كفاءة التخطيط الحضري المستدام" في الترتيب الأول بوزن مرجح (81) وقوة نسبية (76.15%) وهذا يؤكد أن تعقد الإجراءات الإدارية تمثل أهم معوقات التخطيط الحضري المستدام لتنمية الأحياء الفقيرة.

2- جاءت العبارتان رقمي (1، 14) والتي مفادها علي الترتيب "عدم توفر البيانات والمعلومات الكافية والحديثة للتخطيط الحضري المستدام"، "ضعف ثقة سكان الأحياء الفقيرة بالأجهزة التخطيطية بالمحافظة" في الترتيب الثاني بوزن مرجح (80) وقوة نسبية (67.09%).

3- جاءت العبارات أرقام (12، 18) والتي مفادهما علي الترتيب "قيام أصحاب السلطة والنفوذ بالتأثير على سير الخطط والبرامج للأحياء الفقيرة"، "عدم توفر اعتمادات مالية كافية لتبنى أسلوب التخطيط الحضري المستدام" وذلك في الترتيب الثالث بوزن مرجح (79) وقوة نسبية (75.23%).

4- جاءت العبارات أرقام (8، 10، 15) والتي مفادها علي الترتيب "عدم توفر الكوادر الفنية المدربة في مجال التخطيط الحضري المستدام"، "عدم وجود قنوات اتصال بين المؤسسات الحكومية المشتركة في عملية التخطيط المستدام"، "ضعف قدرة السكان علي تنظيم أنفسهم في مؤسسات أهلية تعبر عن احتياجاتهم" في الترتيب الرابع وذلك بوزن مرجع (78) وقوة نسبية (74.28%).

5- جاءت العبارتان أرقام (9، 11) والتي مفادهما "تغير السياسات والخطاط الموجهة لتطوير الأحياء الفقيرة"، "محدودية الموارد والإمكانيات المحلية المتاحة لتطوير الأحياء الفقيرة" في الترتيب الخامس وذلك بوزن مرجح (78) وقوة نسبية (73.31%).

6- جاءت العبارة رقم (16) والتي مفادها "المركزية في صنع الخطاط والبرامج المرتبطة بتنمية وتطوير الأحياء الفقيرة" في الترتيب السادس وذلك بوزن مرجح (76) وقوة نسبية (72.38%).

7- جاءت العبارات أرقام (5، 7، 13) والتي مفادها علي الترتيب "التركيز في عملية التطوير على مناطق معينة في الأحياء الفقيرة وخدمات معينة"، "غياب التنسيق والتعاون بين المؤسسات المشتركة في عملية التخطيط الحضري المستدام"، "انتشار السلبية والتواكل بين السكان عند وضع خطط وبرامج التخطيط الحضري المستدام" في الترتيب السابع وذلك بوزن مرجح (75) وقوة نسبية (71.42%).

8- جاءت العبارتان أرقام (2، 6) والتي مفادها علي الترتيب "عدم وجود معايير ثابتة لتحديد الأولويات في التخطيط الحضري المستدام لتنمية الأحياء الفقيرة"، "تداخل الأدوار والاختصاصات بين الإدارات بالمؤسسات التخطيطية المسئولة عن التخطيط الحضري المستدام"، في الترتيب الثامن وذلك بوزن مرجح (74) وقوة نسبية (70.47%).

9- جاءت العبارة رقم (4) والتي مفادها "عدم متابعة القرارات التخطيطية المرتبطة بالتخطيط الحضري المستدام" في الترتيب التاسع وذلك بوزن مرجح (75) وقوة نسبية (71.42%).

10- جاءت العبارة رقم (19) والتي مفادها "عدم تمثيل الأهالي في لجان التخطيط الحضري المستدام" في الترتيب العاشر وذلك بوزن مرجح (71) وقوة نسبية (67.62%).

سابعاً: **عرض وتحليل بيانات الدراسة المرتبطة بمقترحات تفعيل التخطيط الحضري المستدام**:

جدول رقم (10) يوضح التكرارات والنسب المئوية والأوزان المرجحة والقوة النسبية للعبارات المرتبطة بمقترحات تفعيل الاستفادة من التخطيط الحضري المستدام

م	العبارة	موافق تماماً	%	موافق إلى حد ما	%	غير موافق	%	مج الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
1	اللامركزية في إدارة وتمويل الخطط المستدامة.	18	51.4	10	28.6	7	20	51	81	76.25	3
2	توفير البيانات ومعلومات دقيقة	18	51.4	11	31.4	6	17.1	47	82	78.09	2م

م	العبارة	موافق تماماً	%	موافق إلى حد ما	%	غير موافق	%	مج الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
	وحديثة عن المناطق العشوائية.										
3	ضرورة وضع سياسة حضرية مستدامة تهدف إلى الارتقاء	20	57.2	8	22.8	7	20	53	83	79.04	1م
4	وجود قنوات اتصال فعال بين القائمين على التخطيط الحضري.	19	54.3	9	25.7	7	20	52	82	78.09	2م
5	توفر الكوادر الفنية في مجالس الأحياء لتطبيق التخطيط الحضري.	19	54.3	9	25.7	7	20	52	82	78.09	2م
6	الاستفادة من التجارب الناجحة في الدول المتقدمة في مجال التخطيط.	19	54.3	8	22.8	8	22.8	51	81	76.25	3
7	بناء القدرات المؤسسية للجمعيات الأهلية لدعم مشاركتها في التخطيط.	15	42.3	8	22.8	8	22.8	47	77	73.3	5
8	المتابعة الدورية لسير خطط الارتقاء بالمناطق العشوائية.	13	37.1	13	37.1	9	25.8	44	74	70.47	6
9	تحديث المخططات بصفة دورية وإقرار التعديل المطلوب.	18	581.4	9	25.7	8	22.8	50	80	76.19	4
10	التنسيق بين شركاء التخطيط (الجهات المتاحة- الحكومة- الأهالي).	20	57.2	8	22.8	7	20	53	83	79.04	1

باستقراء بيانات الجدول (10) السابق والذي يوضح مقترحات عينة الدراسة لتفعيل الاستفادة من التخطيط الحضري المستدام في تنمية الأحياء الفقيرة يتضح أن استجابات عينة الدراسة تتوزع توزيعاً إحصائياً ومن الوزن المرجح والنسبة المرجحة والقوة النسبية ولما كانت القوة النسبية لهذا البُعد كبيرة فإن ذلك يعكس قوة مقترحات عينة الدراسة لتفعيل الاستفادة من التخطيط الحضري المستدام في تنمية الأحياء الفقيرة.

وقد جاءت ترتيب عبارات هذا المحور وفقاً للوزن المرجح والنسبة المرجحة والقوة النسبية على النحو التالي:

1- جاءت العبارات أرقام (3، 10) في الترتيب الأول والتي مفادهما "ضرورة وضع سياسة حضرية مستدامة تهدف إلى الارتقاء بالأحياء الفقيرة"، "ضرورة التنسيق بين شركاء التخطيط المستدام والتي تتضمن الجهات المتاحة والحكومة ومنظمات المجتمع المدني"، على الترتيب وذلك بوزن مرجح (83) وقوة نسبية (79.04%).

2- جاءت العبارات أرقام (2، 4، 5) في الترتيب الثاني والتي مفاد هما "وجود قنوات اتصال فعمال بين القائمين على التخطيط الحضري المستدام"، "توفر الكوادر الفنية المتخصصة في مجالس الأحياء في التخطيط الحضري المستدام"، "ضرورة توفر البيانات والمعلومات الدقيقة الحديثة والدقيقة عن الأحياء الفقيرة" وذلك بوزن مرجح (82) وقوة نسبية (78.09%).

3- جاءت العبارات أرقام (1، 6) في الترتيب الثالث والتي مفادهما "اللامركزية في إدارة وتمويل الخطط الحضرية المستدامة"، "الاستفادة من التجارب الناجحة للدول المتقدمة في مجال التخطيط الحضري المستدام" على الترتيب وذلك بوزن مرجح (81) وقوة نسبية (76.25%).

4- جاءت العبارة رقم (9) في الترتيب الرابع والتي مفادها "ضرورة تحديث المخططات الحضرية بصفة مستمرة"، وذلك بوزن مرجح (80) وقوة نسبية (76.19%).

5- جاءت العبارة رقم (7) في الترتيب الخامس والتي مفادها، "ضرورة بناء القدرات المؤسسية لمنظمات المجتمع المدني لزيادة مشاركتها في التخطيط الحضري المستدام" بوزن مرجح (77) وقوة نسبية (73.31%).

6- جاءت العبارة رقم (8) والتي مفادها "ضرورة المتابعة الدورية لسير خطط التخطيط الحضري المستدام بالأحياء الفقيرة"، في الترتيب السادس وذلك بوزن مرجح(74) وقوة نسبية (70.47%).

جدول رقم (11) والذي يوضح مجموع الدرجات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والمستوي للمقياس ككل لعينة الدراسة

	الدرجة العظمى	مجموع درجات المقياس	مجموع درجات عينة المقياس	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المتوسط
المقياس الكلي	294	5800	4595	229.75	15.16	79.2	مرتفعة

يتضح من الجدول السابق رقم (11) أن مجموع درجات عينة الدراسة علي المقياس ككل بلغ (5800) والمتوسط الحسابي بلغ (229.75+) وذلك بنسبة مئوية (79.2%) وهى درجة تقع في المستوى المرتفع ومن ثم تشير هذه النتائج إلى أن أهمية التخطيط الحضري المستدام للأحياء الفقيرة والأمر الذي يمكن تفسيره في ضوء مجموعة من الأسباب لعل من أهمها أهمية التنمية المستدامة كمفهوم واسع الانتشار في الفترة الأخيرة في دول العالم المتقدمة والنامية على حداً سواء الأمر الذي جعل الحكومات تسعى إلى إحداث التنمية المستدامة على مختلف المستويات الحضرية والريفية.

النتائج العامة للدراسة:

- **أولاً: النتائج المرتبطة بالتساؤل الأول والمتعلق بأهمية التخطيط الحضري المستدام لتنمية المناطق الحضرية المتخلفة حيث أثبتت نتائج الدراسة تعدد الأسباب التي تحقق أهمية التخطيط الحضري المستدام والتي جاءت مرتبة تنازلياً كما يلي:**

1- يراعى التخطيط الحضري المستدام الاحتياجات المتنوعة للسكان في المناطق الحضرية المتخلفة.

2- يحاول التخطيط الحضري المستدام تحديد الموارد التي يمكن الاستفادة منها في المستقبل.

3- يهتم التخطيط الحضري المستدام بالجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

4- يراعى التخطيط الحضري المستدام التغيرات الداخلية والخارجية في المجتمع.

5- يستند التخطيط الحضري المستدام على العمل الفريقي عند اتخاذ القرارات التخطيطية.

6- يستهدف التخطيط الحضري المستدام تحقيق أهداف إستراتيجية طويلة المدى.

7- يراعى التخطيط الحضري المستدام التكامل بين المؤسسات الاجتماعية في المجتمع كما يوفر حلول محلية ذاتية للمشكلات في المناطق الحضرية المتخلفة.

8- يهدف التخطيط الحضري المستدام إلى توزيع عوائد التنمية بطريقة عادلة.

9- يهدف التخطيط الحضري المستدام إلى تعزيز فرص مشاركة الأهالي في القرارات التخطيطية.

- **ثانياً**: النتائج المرتبطة بالتساؤل والمتعلق بأهم المتطلبات الاجتماعية المرتبطة بالتخطيط الحضري المستدام لتنمية المناطق الحضرية المتخلفة والتي أثبتت نتائج الدراسة تعدد هذه المتطلبات (من وجهة نظر عينة الدراسة) والتي جاءت مرتبة تنازلياً كما يلي:

1- العمل على الاستفادة من الموارد البشرية في عملية اتخاذ القرارات التخطيطية.

2- ضرورة توفير بيانات ومعلومات حديثة ودقيقة وشاملة على احتياجات الأهالي.

3- تشجيع وتدعيم العلاقات الاجتماعية بين السكان مما يؤدى إلى استقرار المجتمع.

4- تدعيم الحلول التخطيطية المرتبطة بالموارد الذاتية بالمناطق الحضرية المتخلفة.

5- العمل على سد النقص في الخدمات الاجتماعية لاستيعاب الزيادة السكانية بالمناطق الحضرية المتخلفة.

6- العمل على تطوير الخدمات الاجتماعية والتعلمية بالمناطق الحضرية المتخلفة.

7- العمل على دعم مشاركة القيادات الشعبية في عمليات التخطيط الحضري المستدام.

8- تشجيع المشاركة الإيجابية لجميع فئات المجتمع في مراحل التخطيط الحضري المستدام.

تتفق هذه النتائج مع نتائج (دراسة فائز سعد الشهري، 2006م)[87] والتي أوصت بضرورة توفير الكفاءات التخصصية في التخطيط العمراني والتأكيد علي أهمية الاستمرار في تخريج المتخصصين بمجال التخطيط العمراني بالأعداد الكافي والنوعية المناسبة التي تؤهلهم للقيام بعملية التخطيط الشامل في الجهات الحكومية والأهلية والتأكيد على تدريبهم وتأهيلهم المستمر بمستجدات التخصص.

كما تتفق النتائج مع دراسة (عبد الرؤوف على حسن وآخرون، 2005)[88] والتي أكدت على أهمية دور المشاركة الشعبية في عمليات الارتقاء والتنمية الشاملة لضمان نجاح هذه العملية وزيادة روح الانتماء حيث تبدأ من المجتمع وتنتهي إليه، والتأكيد على أهمية شراكة أطراف عملية التنمية ومع ضرورة وجود آلية واضحة لتوزيع المهام وتوفير كوادر متخصصة في كافة المجالات المرتبطة بالتطوير، وأوصت الدراسة بأهمية الاستفادة من الأساليب الإدارية والتنظيمية المتميزة للقيادات المحلية والتي تعد من أهم عوامل نجاح عملية التنمية الشاملة.

كما تتفق هذه الدراسة مع دراسة (حبيب بن مهدي محمد، 2006م)[89] والتي أكدن على أن صياغة إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة تستلزم توافر نظاماً يشجع على المشاركة الفعالة على المستوى المحلى من قبل المعنيين بالتخطيط العمراني وأعضاء المجالس المحلية (البلدية) بالتنسيق مع الإدارات الأخرى ويمنح الصلاحيات في عملية اتخاذ القرار التي تكفل تحقيق هذه الإستراتيجيات التنموية المستدامة.

- **ثالثاً**: النتائج المرتبطة بالتساؤل الثالث المرتبط بأهم المتطلبات الاقتصادية المرتبطة بالتخطيط الحضري المستدام لتنمية المناطق الحضرية المتخلفة والتي أثبتت نتائج الدراسة تعدد هذه المتطلبات (من وجهة نظر عينة الدراسة) والتي جاءت مرتبة تنازلياً كما يلي:

1- العمل على تقليل نسبة البطالة بين شباب المناطق الحضرية المتخلفة.

2- توظيف الموارد المحلية المتاحة والمحافظة على استمراريتها.

3- العمل على زيادة مساهمات رجال الأعمال في دعم خطط التنمية الحضرية المستدامة.
4- العمل على توفير أماكن بديلة لأصحاب الورش والمصانع خارج المناطق الحضرية المتخلفة.
5- العمل على بناء قدرات ذوى الاحتياجات الخاصة وإدماجهم في برامج ومشروعات التنمية، والعمل على إنشاء جمعيات استهلاكية تعاونية بالمناطق الحضرية المتخلفة.
6- العمل على تطوير وتنظيم الأسواق الموجودة بالأحياء الفقيرة.
7- تشجيع مبادرات القطاع الخاص علي الاستثمار في القطاع العمراني.
8- العمل على إكساب سكان المناطق الحضرية المتخلفة المهارات الضرورية لإدارة المشروعات الصغيرة.

تتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (عبد الرؤوف على حسن وآخرون، 2006م)[90] والتي أكدت على أهمية تشجيع القطاع الخاص ورجال الأعمال المساهمة في عمليات الارتقاء والتطوير تحت إشراف الجهات الحكومية المسئولية عن التخطيط والتنمية.

- **رابعاً**: النتائج المرتبطة بالتساؤل الرابع المرتبط بأهم المتطلبات البيئية المرتبطة بالتخطيط الحضرى المستدام لتنمية المناطق الحضرية المتخلفة والتي أثبتت نتائج الدراسة تعدد هذه المتطلبات (من وجهة نظر عينة الدراسة)، والتي جاءت مرتبة تنازلياً كما يلي:

1- العمل على حماية الأراضي الزراعية المحيطة بالمناطق الحضرية المتخلفة من الزحف العمراني عليها.
2- العمل على القضاء على انتشار الأوبئة المتوطنة بالمناطق الحضرية المتخلفة.
3- العمل على المساهمة في وضع حلول للمشكلات البيئية بهذه المناطق.
4- زيادة وعى الأهالي بترشيد استهلاك الكهرباء والمياه بالمناطق الحضرية المتخلفة.
5- القضاء على مشكلات الصرف الصحي بالمناطق العشوائية.
6- وضع تشريعات تقلل من الضوضاء بالأحياء الفقيرة.
7- الترويج لاستخدام وسائل النقل الصديقة للبيئة.
8- العمل على إعادة تحسين وإصلاح الميادين العامة بالأحياء الفقيرة.
9- دعم منظمات المجتمع المدني المهتمة بالمحافظة على البيئة.
10- تصميم أماكن آمنة للمشاة بالشوارع الرئيسية بالمناطق الحضرية المتخلفة.

تتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (نجيل كمال عبد الرازق، شمائل محمد وجيه، 2008م)[91] والتي أكدت على أن تحقيق المستوى الحضري يتطلب رفع كفاءة المؤسسات الحكومية والأهلية وزيادة الدعم المادي والمعنوي لها للتصدي لمشكلة تردى مستويات البيئية الحضرية وخاصة في الدول النامية، وكما توصى الدراسة بأهمية المحافظة على البيئة التي تعطى الاستمرارية لأطول فترة ممكنة للإنسانية.

- **خامساً**: النتائج المرتبطة بالتساؤل الخامس المرتبط بمعوقات التخطيط الحضري المستدام لتنمية المناطق الحضرية المتخلفة والتي أثبتت نتائج الدراسة تعدد هذه المعوقات (من وجهة نظر عينة الدراسة) والتي جاءت مرتبة تنازليا وهي:

1- تعدد الإجراءات الإدارية يؤثر على كفاءة التخطيط الحضري المستدام.

2- عدم توفر البيانات والمعلومات الكافية والحديثة اللازمة للتخطيط الحضري المستدام.
3- عدم توفر الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة في مجال التخطيط الحضري المستدام.
4- عدم وجود قنوات اتصال بين المؤسسات الحكومية المشتركة في عملية التخطيط الحضري المستدام.
5- ضعف قدرات سكان المناطق الحضرية المتخلفة على تنظيم أنفسهم في مؤسسات أهلية تعبر عن احتياجاتهم أثناء التخطيط الحضري المستدام.
6- محدودية الموارد والإمكانيات المحلية المتاحة لتطوير الأحياء الفقيرة.
7- انتشار السلبية بين سكان المناطق الحضرية المتخلفة.
8- تداخل الأدوار بين الإدارات والمؤسسات التخطيطية المسئولة عن التخطيط الحضري المستدام.
9- عدم متابعة القرارات التخطيطية المرتبطة بالتخطيط الحضري المستدام.

أهم التوصيات الدراسة:

- أهمية تفعيل العمل بأسلوب التخطيط الحضري المستدام كأداة لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة التي تتكامل فيه الأبعاد المكانية (العمرانية) مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإدارية أي تحقيق التكامل ما بين العمل الهندسي والتنموي.
- يعد تأهيل العنصر البشرى في مجال التخطيط الحضري المستدام بالإضافة إلى تكامل اختصاصات علمية متنوعة ومتكاملة تشمل (الاقتصاد، العمارة، علم الاجتماع والزراعة، العلوم السياسية، والخدمة الاجتماعية... الخ) خطوة أولى لتفعيل العمل بالتخطيط الحضري المستدام.
- إن تطوير إستراتيجيات وخطط عمل تنفيذية لتنمية المدن والأقاليم لتحقيق التوازن فيها وفق مبادئ التنمية المستدامة يجب أن يعتمد على منهج المشاركة المجتمعية وفق الاحتياجات المحلية.
- إنشاء نظام إدارة البيانات (المرصد الحضري): وأن اعتماد المؤشرات الحضرية (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمؤسساتية)، لرصد التغيرات وتقييمها يعد أداة هامة لتمكين متخذي القرارات من وضع السياسات المناسبة التي تستند على المعلومات الدقيقة والكافية وتلبى الاحتياجات المحلية للسكان.
- العمل على تشجيع التنمية المتوازنة بين المناطق الحضرية والريفية، والعمل علي تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الريفية وتوفير فرص العمل، وذلك للحد من هجرة مكان الريف إلى الحضر.

المراجع المستخدمة في الدراسة:

1) Aide-Memoire, Opportunite et defi L'urbanisation durable, Deuxieme conference internationale tripartite ACP/CE/ONU-Habitat, L'urbanisation durable comme reqonse a L'eradication de la pauvrete urbaine, amelioration des bidonvilles et autonomisation des communautes 6-3 septembre, Kigali, Rwanda, 2007.

2) Carl Michles, la ville Acteur de Development Defis a relever pour soutenir le development urbain durable Actes du seminare international de la CTB, 18-19 decembre, 2007.

3) سمر خيري مرسي غانم: معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي، دراسة تحليلية بالتطبيق علي جمهورية مصر العربية، قسم العلوم الإدارية، كلية المجتمع بنات، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية، ص13.

4) سمر خيري مرسي غانم: معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي، دراسة تحليلية بالتطبيق على جمهورية مصر العربية، قسم العلوم الإدارية، كلية المجتمع بنات، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية، ص 8.

5) زينب راضي عباس البلداوي: المناطق العشوائية بين الواقع والمطوح، بحث منشور في مجلة المخطط والتنمية، العدد 18، 2008، ص 32.

6) أيمن محمد نور عفيفي: نحو تفعيل آلية متكاملة لإدارة مشروعات التطوير العمراني للمناطق السكنية المتدهورة، مرجع سبق ذكره، ص 1.

7) عبد الله جمعان الغامدي: التنمية المستدامة بين الحق في استقلال الموارد الطبيعية والمسئولية ضمن حماية البيئة، الرياض، 2007م، ص 2.

8) UNESCO: Towards a sustainable city. methods of urban ecological planning and it's application in Tianjin, China published by the United Nations Educational scientific and cultural Organization, 1996.

9) Jong – Jin Kim and Brenda Rigdon, sustainable Architecture Module: introduction to sustainoble design, national pollution prevention center for Higher Education, University, Ave, 1998.

10) عصام الدين محمد علي: نحو رؤية تخطيطية للتعامل مع مشاكل المدن القائمة (مدنية القوصية بصعيد مصر كمثال)، بحث منشور في مجلة العلوم الهندسية، العدد 30 المجلد 4 أكتوبر، 2002م.

11) Una Mc Geough, Doug Newman and jay wrobel, Model for Sustainable urban design with Expanded section on distributed energy resources sustainable energy planning office, February, 28, 2004.

12) نادية راضي عبد الحليم: دمج مؤشرات الأداء البيئي في بطاقة الأداء المتوازن لتفعيل دور منظمات الأعمال في التنمية المستدامة، كلية التجارة، جامعة الأزهر، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الواحد والعشرون، العدد الثاني، ديسمبر، 2005م.

13) عبد الرؤوف على حسن: ملامح وأنماط التنمية المستدامة للمدن المصرية "تطوير مدينة قنا كنموذج بين التجربة والنتائج"، بحث منشور في المؤتمر المعماري الدولي السادس، "الثورة الرقمية وتأثيرها على العمارة والعمران"، قسم العمارة، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، 15- 17 مارس 2005م.

14) Ban, Yong Un, Strategies to Connect and Integrate Urban Planning and Environmental Planning Through Focusing On Sustainability Case Study of Changeup City, Korea, 2006.

15) فريد صبح الفيق: مفاهيم الاستدامة كمنهجية شاملة لتقييم المخططات العمرانية قطاع غزة كحالة دراسية، كلية الهندسة، الجامعة الإسلامية، غزةwww.pdffactory.com .

16) سعود بن عيسى: تخطيط الأحياء السكنية، بحث منشور في الندوة العلمية (أنماط التخطيط العمراني وعلاقته بالمخالفات المرورية، مركز الدراسات والبحوث قسم الندوات واللقاءات العلمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياضي 18- 2006/9/13م.

17) أحمد عبد الفتاح ناجى: متطلبات التخطيط للتنمية المستدامة بمدينة الفيوم في ضوء المتغيرات العالمية، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد الثاني والعشرين، الجزء الثالث، إبريل، 2007م.

18) نعمات محمد نظمي، سحر سليمان عبد الله، مها سامي كامل: تطوير وتنمية المنطق العشوائية كنموذج للإسكان المتوافق في مصر، دراسة حالة منطقة منشأة ناصر بالقاهرة مؤتمر الأزهر الهندسي الدولي التاسع، القاهرة، 12- 14 أبريل 2007م.

19) نجيل كمال عبد الرزاق، شمائل محمد وجيه الدباغ: استدامة المدن التقليدية بين الأمس والمعاصرة "دراسة مقارنة"، قسم الهندسة المعمارية، الجامعة التكنولوجية، العراق، مجلة الهندسة والتكنولوجيا، المجلد 26، العدد 11، 2008م.

20) محمد مصطفي الهمشري: نحو مفهوم للتنمية المستدامة من خلال بناء القدرات في عملية الارتقاء بالبيئة المعمارية والعمرانية، مؤتمر العيد المنوي لكلية الفنون الجميلة، الفنون الجميلة في مصر (100 عام من الإبداع)، كلية الفنون الجميلة جامعة القاهرة، 2008م.

21) مها سامي كامل: كيفية تطوير العشوائيات للوصول إلى التنمية المستدامة، بحث منشور في العيد المئوي لكلية الفنون الجميلة (الفنون الجميلة في مصر مائة عام من الإبداع)، القاهرة، 2008م.

22) دعاء وفيق عمر الدليل: التنمية المستدامة كمدخل للحفاظ على طابع المناطق ذات القيمة التاريخية بمدينه القاهرة، العيد السنوي لكلية الفنون الجميلة، الفنون الجميلة في مصر (100 عام من الإبداع)، القاهرة، 2008م.

23) ريده ديب: التخطيط من أجل التنمية المستدامة، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول، 2009م.

24) أحمد على سليم البهنساوى: دور المخططات الإقليمية والعمرانية في توفير الأنشطة الترويحية في إطار التنمية المستدامة، "دراسة حالة محافظة الخرج بالمملكة العربية السعودي" بحث منشور في مجلة كلية الهندسة، جامعة الأزهر، المجلد 4، العدد 11، ابريل، 2009.

25) Carina Weingaertner Identifying strategic Initiatives to promote Urban Sustainability Doctoral thesis, Royal Institute of technology Department of Urban planning and environment Division of Environmental strategies Research 2010.

26) محمد أحمد سلام: أهمية التشريعات والمعايير التخطيطية في الحفاظ على البيئة الحضرية، بحث منشور في مجلة العلوم والتكنولوجيا، جامعة صنعاء، المجلد 15، العدد (2)، 2010م.

27) محمد عبد السلام الفرا: استراتيجيات تحقيق تخطيط عمراني مستدام في قطاع غزة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الهندسة المعمارية، كلية الهندسة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010م.

28) رولا أحمد: التخطيط الحضري في سورية والتوجهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية المستدامة، بحث منشور في مجلة دمشق للعلوم الهندسية، جامعة دمشق، كلية الهندسة المعمارية، المجلد السادس والعشرون، العدد الأول، 2010م.

29) Abhijit Paul, The Need of the Flexibl-Planning approach to Sustainable Urban Development: A research Frontier, Urban India, Vol. 31, No.2, July – December, 2010.

30) طالبي رياض: التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجمهورية الجزائرية، 2011م.

31) هيثم صادق سليم: عمارة العولمة في مصر وغياب مفاهيم الاستدامة في التصميم، دراسة حالة المبانى الإدارية بالقاهرة الجديدة، بحث منشور في المجلة الهندسية، كلية الهندسة، جامعة الأزهر، ديسمبر 2011م.

32) Chetan Vaidya and Satmohini Ray, Planning for Sustainabie Urban for Indian Cities, Urban, India, Vol.31, No.2, July-December 2011, New Delhi.

33) Li – Yen – Shen and others the application of urban sustainability indicators e A coparison between various practices National Institute of Construction Management and Research India ; 2011.

34) محمد عبد السلام الفرا: استراتيجيات تحقيق تخطيط عمراني مستدام في قطاع غزة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة، قسم الحضارة المعمارية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010م.

35) رولا أحمد: التخطيط الحضري في سورية والتوجهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص ص 276- 281.

36) عبد الرؤوف على حسن: ملامح وأنماط التنمية المستدامة للمدن المصرية، مرجع سبق ذكره، ص 2.

37) أحمد حسنى إبراهيم: متطلبات تفعيل دور الريادة الطلابية في مواجهة ظاهرة التطرف لدى بعض طلاب الجامعة "دراسة مطبقة على بعض كليات جامعة الفيوم"، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الرابع والعشرون، إبريل 2008، الجزء الأول، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ص 464.

38) نادية عبد العزيز حجازي: متطلبات جودة الأداء المهني للأخصائي الاجتماعي في العمل مع الجماعات بمدارس الدمج، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد الخامس والعشرين، أكتوبر 2008م، الجزء الرابع، ص 1759.

39) نسرين رفيق اللحام: نحو خلق مناطق تميز ومدن جديدة مستدامة بمر ورؤية نقدية لتخطيط المدن الجديدة، ورقة عمل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، 2011، ص 1.

40) ضرار العبيد أحمد: نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة، بحث منشور في مجلة المخطط والتنمية، المعهد المعالي للتخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، العدد الثامن عشر، السنة الثانية عشر، 2008م، ص 11.

41) محمد مصطفي الهمشري: نحو مفهوم للتنمية المستدامة من خلال بناء القدرات في عملية الارتقاء بالبيئة المعمارية والعمرانية، بحث منشور في مؤتمر العيد المنوي لكلية الفنون الجميلة، 2008م، ص32.

42) الطاهر خامرة: المسئولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدى مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، 2007م، ص 27.

43) نعيم سلمان بارود: متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية، الجامعة الإسلامية، غزة، قسم الجغرافيا، يناير 2005م، ص 1.

44) مشرى محمد الناصر: دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة "دراسة للإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص 52.

45) ريدة ديباء: التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، كلية الهندسة المعمارية، جامعة دمشق، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول، 2009، ص 589.

46) نعيم سلمان بارود: متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية، الجامعة الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 47.

47) أحمد على سليم البهنساوى: دور المخططات الإقليمية والعمرانية في توفير الأنشطة الترويحية في إطار التنمية المستدامة، بحث منشور في مجلي كلية الهندسة، جامعة الأزهر، مجلد 4، عدد 11، ابريل، 2009م، ص 9.

48) طالبي رياض: التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجمهورية الجزائرية، 2011 م، ص 11.

49) نعيم سلمان بارود: متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية، مرجع سبق ذكره، ص 21.

50) نسرين رفيق اللحام: نحو خلق مناطق تميز ومدن جديدة مستدامة بمر ورؤية نقدية لتخطيط المدن الجديدة مرجع سبق ذكره، ص 51.

51) ريدة ديباء: التخطيط من أجل التنمية المستدامة مرجع سبق ذكره، ص ص 489- 492.

52) نسرين رفيق اللحام: نحو خلق مناطق تميز ومدن جديدة مستدامة بمر ورؤية نقدية لتخطيط المدن الجديدة مرجع سبق ذكره، ص 2.

53) الطاهر خامرة: المسئولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة مرجع سبق ذكره، ص 28.

54) ضرار العبيد أحمد: نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، 9.

55) دولة الكويت، وزارة التخطيط: العوامل المؤثرة على التنمية المستدامة لدولة الكويت، تقرير مخرجات المرحلة النهائية للدراسة الاستشارية، مقدم إلى قطاع التخطيط واستشراق المساقبل، وزارة التخطيط، فبراير 2009، 5.

56) دولة الكويت، وزارة التخطيط: العوامل المؤثرة على التنمية المستدامة لدولة الكويت، مرجع سبق ذكره، ص 6.

57) ضرار العبيد أحمد: نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة مرجع سبق ذكره، ص 10.

58) رولا أحمد ميا: التخطيط الحضري في سوريا والتوجهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 275.

59) عبد الرؤوف على حسن: ملامح وأنماط التنمية المستدامة للمدن المصرية "تطوير مدينة قنا كنموذج بين التجربة والنتائج"، بحث منشور في المؤتمر المعماري الدولي السادس، "الثورة الرقمية وتأثيرها علي العمارة والعمران"، قسم العمارة، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، 15- 17 مارس 2005م، ص 3.

60) محمود حميدان قديد: التخطيط الحضري ودور التشريعات التخطيطية فون النهوض بعملية التنمية العمرانية، إمارة دبي نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية، كلية الإدارة والاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، دبي، 2010، ص 51.

61) فريد صبح الفيق: مفاهيم الاستدامة كمنهجية لتقييم المخططات العمرانية، مرجع سبق ذكره، ص 3.

62) محمد عبد السلام: استراتيجيات تحقيق عمراني مستدام في قطاع غزة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، مرجع سبق ذكره، ص 29.

63) سمر خيري مرسي غانم: معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي، دراسة تحليلية بالتطبيق علي جمهورية مصر العربية، قسم العلوم الإدارية، كلية المجتمع بنات، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية، ص 1.

64) رولا أحمد ميا: التخطيط الحضري في سوريا والتوجهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 277.

65) محمود حميدان قديد: التخطيط الحضري ودور التشريعات التخطيطية في النهوض بعملية التنمية العمرانية، مرجع سبق ذكره، ص 51.

66) فريد صبح الفيق: مفاهيم الاستدامة كمنهجية لتقييم المخططات العمرانية، مرجع سبق ذكره، ص3.

67) محمد عبد السلام: إستراتيجيات تحقيق عمراني مستدام في قطاع غزة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، مرجع سبق ذكره، ص ص 26- 27.

68) نجيل كمال عبد الرازق، شمائل محمد وجيه الدباغ: استدامة المدن التقليدية بين الأمس والمعاصرة "دراسة مقارنة"، مرجع سبق ذكره، ص 25.

69) فريد صبح الفيق: مفاهيم الاستدامة كمنهجية لتقييم المخططات العمرانية، مرجع سبق ذكره، ص 5.

70) الفاروق إبراهيم يوسف: التخطيط الاجتماعي، مؤسسة يوم المستشفيات، القاهرة، 1985م، ص 213- 214.

71) سامية محمد فهمي، عبد العزيز مختار، محروس محمود خليفة: طريقة الخدمة الاجتماعية في التخطيط الاجتماعي (التدخل لمواجهة المشكلات والحاجات)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1985، ص ص 213- 214.

72) أنور عطية العدل: التخطيط للتقدم الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987م، ص 287.

73) الفاروق إبراهيم يوسف: التخطيط الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 72.

74) أنور عطية العدل: التخطيط للتقدم الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص ص 290- 291.

75) سامية محمد فهمي: مرجع سبق ذكره، ص ص 212- 213.

76) Robert Riddell: Sustainable Urban Planning Tipping the Balance, First Published by Blachwell Publishing Ltd, Oxford, UK, 2004.

77) رولا أحمد ميا: التخطيط الحضري في سوريا والتوجهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص ص 290- 291.

78) المجلس الأعلى للتعليم: التنمية المستدامة، رؤية قطر الشاملة للتنمية المستدامة، 2030، ص ص 32- 35.

79) حفيظي ليليا: المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري، دراسة ماجستير غير منشورة، جامعة منتورى، قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، 2009م، ص 62.

80) محمد أحمد محمود عبد الرحيم: دور الخدمة الاجتماعية في زيادة وعي أهالي منطقة حضرية متخلفة بالمشكلة السكانية، دراسة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية، 1998م، ص 101.

81) محمد احمد محمود عبد الرحيم: دور الخدمة الاجتماعية في زيادة وعي أهالي منطقة حضرية متخلفة بالمشكلة السكانية، مرجع سبق ذكره، ص 103.

82) نعمات محمد نظمى وآخرون: تطوير وتنمية المناطق العشوائية كنموذج للإسكان المتوافق في مصر، مرجع سبق ذكره، ص 162.

83) مها سامي كامل: كيفية تطوير العشوائيات للوصول إلى التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص ص 2- 3.

84) سلامة طايع العاسفة: التجديد الحضري كأسلوب لمعالجة مشاكل مراكز المدن، حالة مدينة الكرك القديمة في الأردن، بحث منشور في مجلة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثاني، 2007م.

85) وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية: مشروع إعداد المخطط الإستراتيجي العام والتفصيلي لمدينة الفيوم، محافظة الفيوم والمخطط الإستراتيجي العام لمدينة الفيوم، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، 2008م، ص 35.

86) محافظة الفيوم، مركز دعم واتخاذ القرار، تقرير حول المناطق العشوائية بمحافظة الفيوم، غير منشور، 2011م.

87) سعد الشهري: ممارسات التخطيط العمراني بالمملكة العربية السعودية، دراسة استكشافية وإطار عام مقترح من السياسات لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة البناء، المملكة العربية السعودية، العدد التاسع، رمضان 1427هـ- أكتوبر 2006م، ص ص 22، 23.

88) عبد الرؤوف علي حسن: ملامح وأنماط التنمية المستدامة للمدن المصرية، مرجع سبق ذكره.

89) حبيب بن مهدي محمد الشويخات: التخطيط الحضري والمجالس البلدية، نحو مدن مستدامة، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر العمل البلدي الأول، مركز البحرين للمؤتمرات 26- 27 مارس 2006م.

90) عبد الرؤوف على حسن: ملامح وأنماط التنمية المستدامة للمدن المصرية، مرجع سبق ذكره.

91) نجيل كمال عبد الرزاق، شمائل محمد وجيه الدباغ: استدامة المدن التقليدية بين الأمس والمعاصرة "دراسة مقارنة، مرجع سبق ذكره.